جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

دراسة تحليلية مقارنة للجزائر، مصر و سنغافورة خلال الفترة (2013-2022)

The role of the digital economy in attracting foreign direct investment

A comparative analytical study of Algeria, Egypt and Singapore during the period (2013-2022)

من إعداد الطالب (ين):

- **بلخير سهام**
- **بحة إكرام**

تحـت إشـراف:

د. ملاح عدة

أعضاء لجنة المناقشة:

بديار أحمد.	**استاد محاضر – أ –**	**جامعة غليزان**	**رئيسا**
ملاح عدة.	**استاد محاضر – أ –**	**جامعة غليزان**	**مشرفا**
دقيش جمال	**استاد محاضر – أ –**	**جامعة غليزان**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكـــر وتقدير

الحمد و الشكر لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أنعم علينا و وفقنا في كل مرة له الشكر أولا و آخرا.

و بعد نتقدم بخالص الشكر و التقدير لأمهاتنا اللاتي كانتا سببا وراء نجاحاتنا و مصدر قوتنا حفظهما الله و أدامهما تاجا فوق رؤوسنا.

ثم آبائنا و أخواتنا و إخوتنا مصدر البهجة و جميع أفراد عائلاتناو من ترعرعنا بينهم و حولهم دون استثناء.

و نتوجه بخالص الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف د. عدة ملاح الذي كان لنا خير مشرف و موجه و مساعد و على كل ما قدمه من توصيات و توجيهات طول فترة الدراسة بارك الله فيه و جزاه عنا خير الجزاء.

إلى صديقاتي اللاتي أنعم الله علي بهن و كن لي خير رفيقات.

و نشكر أساتذتنا و معلمينا في كل الأطوار و أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و بالأخص د. داودي عبد الفتاح طالبين المولى عز و جل أن يوفقهم في حياتهم المهنية.

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من مد لنا يد العون و الإرشاد في هذا العمل و في كل مشوارنا.

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا إلى الذي أحببناه أكثر ممن سواه الله جل شأنه له الحمد حتى يرضى.

ثم نهدي نجاحنا هذا إلى ريحانات دنيانا و بهجة قلوبنا إلى القمة في الوفاء و سر وجودنا في البقاء اللاتي ظلتا شمعتان تنيران دربانا .... إلى أمهاتنا الحبيبات.

إلى آبائنا و أخواتنا و إخوتنا الذين ساندونا و كانوا لنا خير معين.

إلى صديقات دروبنا و زميلاتنا اللواتي تقاسمنا معهن أجمل أيام الدراسة.

إلى كل من حمل لنا ذرة محبة في قلبه.

إلى كل من ذكرته قلوبنا و لم تذكره أقلامنا.

إلى كل من مد يد العون لنا من قريب أو بعيد.

إلى أساتذتنا الكرام الذين علمونا و لم يبخلوا علينا.

إلى كل من تغمدنا بدعائه.

ملخص

تتجه الدول نحو الرقمنة في السنوات الأخيرة في شتى المجالات و خصوصا مجالالاقتصاد لما لهذه الأخيرة من خصائص مميزة لها و ظهر ما يسمى بالاقتصاد الرقمي، و زاد هذا الاهتمام بها و بتسريع تطبيقها بعد الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 التي أجبرت الدول على الإغلاق مما أدى إلى تهاوي اقتصادات الدول و تضررها بشكل كبير و حتى المتقدمة منها مما أدى إلى إدراك الدول أهمية الاقتصاد الرقمي.

و من بين الخصائص المتعددة للاقتصاد الرقمي موضوعنا الذي وقع اختيارنا عليه، و تهدف دراستنا إلى إبراز دور الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال دراسة تحليلية مقارنةلبعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الجزائر و دولتي مصر و سنغافورةو دراسة العلاقة بينهما.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، الاستثمار الأجنبي المباشر، الرقمنة، الشركات متعددة الجنسيات.

Abstract

Countries have been moving towards digitization in recent years in various fields, especially the field of economy, because of the latter's distinctive characteristics and the emergence of the so-called digital economy. The economies of countries collapsed and were greatly affected, even the developed ones, which led to countries realizing the importance of the digital economy.

Among the multiple characteristics of the digital economy is our topic that we chose, and our study aims to highlight the role of the digital economy in attracting foreign direct investment, through a comparative analytical study of some indicators of the digital economy and foreign direct investments received by Algeria, Egypt and Singapore, and a study relationship between them.

Keywords: Digital Economy, Information and Communication Technology, Foreign Direct Investment, Digitization, Multinational Companies

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير: ..... أ

الإهداء ..... ب

الملخص: .... ج

فهرس المحتويات ..... د

قائمة الجداول:..... هـ

قائمة الأشكال:..... و

قائمة الاختصارات:..... ز

الفصل الأول: مقدمة عامة 2

الفصل الثاني: الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر..... 6

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات 25

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات 48

قائمة المراجع: 51

فهرس الجداول

رقم الفصل– رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (03–01)	مرتبة الجزائر في مؤشر NRI خلال الفترة (2013-2016)	**25**
الجدول رقم (03–02)	مرتبة الجزائر في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022)	**27**
الجدول رقم (03–03)	مرتبة مصر في مؤشر NRI خلال الفترة (2013-2016)	**28**
الجدول رقم (03–04)	مرتبة مصر في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022)	**28**
الجدول رقم (03–05)	مرتبة سنغافورة في مؤشر NRI خلال الفترة (2013-2016)	**29**
الجدول رقم (03–06)	مرتبة سنغافورة في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022)	**30**
الجدول رقم (03–07)	أداء دولة الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017.	**33**
الجدول رقم (03–08)	أداء دولة الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.	**33**
الجدول رقم (03–09)	أداء دولة مصر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017.	**34**
الجدول رقم (03–10)	أداء دولة مصر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.	**35**
الجدول رقم (03–11)	أداء دولة مصر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022.	**36**
الجدول رقم (03–12)	أداء دولة سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017.	**37**
الجدول رقم (03–13)	أداء دولة سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.	**37**
الجدول رقم (03–14)	أداء دولة سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022.	**38**
الجدول رقم (03–15)	أداء الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر التطور الرقمي للسنوات 2014، 2017، 2020.	**40**
الجدول رقم (03–16)	مرتبة كل من الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر الجاهزية الشبكية و صافي التدفقات الواردة لهذه الدول خلال الفترتين (2013-2016) و (2019-2021).	**43**
الجدول رقم (03–17)	مرتبة كل من الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر التطور الرقمي و صافي التدفقات الواردة لهذه الدول خلال السنوات 2014، 2017، 2020	**45**

فهرس الأشكال

رقم الفصل– رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (03–01)	نقاط كل من الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر الجاهزية الشبكية خلال الفترة (2013-2016)	**31**
الشكل رقم (03–02)	نقاط كل من الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر الجاهزية الشبكية خلال الفترة (2019-2022)	**32**
الشكل رقم (03–03)	نقاط كل من الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي خلال السنوات 2017، 2020، 2022	**39**
الشكل رقم (03–04)	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للجزائر، مصر، سنغافورة خلال الفترة 2013-2022	**41**

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
NRI	مؤشر الجاهزية الشبكية	The Network Readiness Index
ICT	تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	Information and Communication Technology
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Direct Foreign Investment
DDI	مؤشر التطور الرقمي	Digital Devlopment Index

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد

– مع الثورة التكنولوجية الهائلة في السنوات الأخيرة بدأت الدول تلجأ إلى الرقمنة بدل الطرق التقليدية المتعارف عليها في شتى المجالات، باعتبارها بديل مثالي لتسهيلها للعمل و خفض التكاليف و توفيرها للوقت و الجهد و المال و لأنها المحرك الرئيسي للنمو و الابتكار. بحيث يقود التوسع السريع للاقتصاد الرقمي إلى إحداث تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد العالمي حيث انه يخلق أنواعا جديدة من القيمة الاقتصادية العالمية و يوجهها إلى مجموعة من الشركات و البلدان التي تختلف عن الماضي.

و يقوم الاقتصاد الرقمي بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، فأصبحت الدول تلجأ إليه نظرا لكسره القيود و الحدودالتقليدية و تسهيله للحياة و زيادة الفرص و النمو الاقتصادي و بالتالي زيادة الرفاهية، و قد زاد التجاء هذه الدول للاقتصاد الرقمي خصوصا في السنوات الأخيرة بسبب أزمة Covid19 و عندما أغلقت كل الدول و توقفت كل الأنشطة الاقتصادية و تكبدت العديد من الدول خسائر كبيرة فبدأ التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

كما أنه أصبح أحد الركائز الأساسية التي تعتمدها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال رقمنة البنى التحتية و الخدمات و البيانات و تطوير سياسات مساعدة لذلك، و توفير مناخ استثماري ملائم و اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في شتى المعاملات الاقتصادية و ذلك لما توفره من منافع للدول المستثمرة بغض النظر عن الدول المستقبلة سواءا بتسهيل الإجراءات الإدارية، تخفيض التكاليف، منع الأخطاء و كسب الوقت و بالتالي زيادة الرفاهية.

كان الدافع الرئيسي للنمو السريع للاقتصاد الرقمي مؤخرا هو التوسع الدولي السريع للمنصات الرقمية و شركات التكنولوجيا مما أدى تماما إلى قلب موازين التسلسل الهرمي للشركات العالمية السابقة رأسا على عقب إضافة إلى الاعتماد المتزايد بسرعة للربط الرقمي و التكنولوجي في الاقتصاد الأوسع، و قد أصبحت هذه الأخيرةتعتبر من اللاعبين الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الرقمي و التي تضمنت كلا من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا و الاتصالات ، و الشركات الرقمية المختلطة و البحتة، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التقليدية التي بدأت في استخدام الرقمنة.

و قد طرحنا هذا الموضوع لندرس كيفية تأثير الاقتصاد الرقمي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بدراسة مقارنة بين الجزائر و بين .

2. الإشكالية

من خلال ما ذكرناه سابقا، نطرح الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟**

3. الأسئلة الفرعية

و من هذه الإشكالية تتبلور الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الرقمنة في تسهيل عملية جذب الاستثمارات الأجنبية ؟
- هل تؤثر الرقمنة وحدها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

4. الفرضيات

تستند الدراسة إلى الفرضيتين الآتيتين:

- تساهم عملية الرقمنة في جذب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب.
- تؤثر الرقمنة وحدها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5. أهدف الدراسة

تطرقنا لهذه الدراسة لمعرفة ماهية الاقتصاد الرقمي الذي تتجه له الدول خصوصا في السنوات الأخيرة و بعد أزمة كوفيد 19 و ما إذا كان له أثر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن الجزائر تتجه في طريق الرقمنة و لذلك أردنا مقارنتها مع دول أخرى للاستفادة من تجربتها و معرفة كيفية الارتقاء بها.

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة الموضوع من جانبين، الأول أنه يبين ما تعكسه الثورة الصناعية الرابعة على اقتصاديات الدول عامة و الاقتصاد الجزائري خاصة و لمعرفة مدى استجابتها مع هذه التقنيات من خلال التطرق إلى أهم التحديات و الفرص استنادا إلى مستوى البنية التحتية الرقمية.

و الثاني للأهمية البالغة حول هذين العنصرين و كون هذا الموضوع جديد و ملفت يحتاج إلى البحث المطول و الالتفاف إليه كون الاقتصادات كلها متجهة نحو الرقمنة.

7. أسباب ودافع اختيار الموضوع

وقع اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى علمية،

الأسباب الذاتية:

أن مصطلحي الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي تثير اهتمامنا كطالبتين.

الأسباب العلمية:

- مع التوجه السريع نحو الرقمنة في الآونة الأخيرة و خصوصا دولة الجزائر أردنا معرفة أثرها على اقتصاديات الدول بصفة عامة و المناخ الاستثماري بصفة خاصة.
- الاستفادة من تجارب دول أخرى في تطبيق الرقمنة لتمهيد الطريق و معرفة كيفية الاستغلال الأمثل لها.

8. حدود الدراسة

الحدود الزمنية:

اعتمدنا في بحثنا على الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022.

الحدود المكانية:

اخترنا دولة الجزائر لمعرفة مدى تطبيقها للاقتصاد الرقمي و دولتي مصر و سنغافورة لمقارنتها بهم.

9. منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى متطلبات الدراسة قمنا بالاعتماد على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية حسب الحاجة، حيث اتبعنا:

- المنهج الوصفي في جمع و عرض أهم التعريفات و المعلومات و الأدبيات العامة للاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر من الدراسات المشابهة لموضوعنا.
- المنهج التحليلي من منطلق جمع و عرض البيانات اللازمة ثم تحليلها و تتبع تطورات بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الرقمي لدولة الجزائر و دول المقارنة.

10. محددات الدراسة:

باعتبار موضوعنا المختار جديد نوعا ما فقد واجهتنا مجموعة من العراقيل من بينها قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فهي قليلة بالنسبة في الدراسات الأجنبية و شبه منعدمة في الدراسات العربية، و بالنسبة للمؤشرات واجهنا صعوبة في العثور على كل التقارير في السنوات التي تصدر فيها مع تباعد الفترات، و عدم إيجاد الواردات الوافدة لدول المقارنة لسنة 2022.

الفصل الثاني

الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تمهيد

أدى تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي إلى تطور الصناعات بشكل أسرع و تسهيل العمل في كل القطاعات و إضفاء الطابع الإقليمي للعمليات الدولية، و التي أصبحت ميزة أساسية في المناخ الاستثماري للدول لتوفير بيئة استثمارية ملائمة لاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية، فأصبح المستثمرون الأجانب يفضلون الاقتصادات الرقمية على التقليدية وذلك لما يوفره من تسهيلات و مساعدات، و بالمقابل أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على الرقمنة في إنتاجها حتى أن بعضها أصبح يقدم منتجات و خدمات رقمية كليا فأصبحت بذلك من اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد الرقمي، و سنتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول كل من الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر ثم إلى العلاقة بين هذين الأخيرين.

2. الاقتصاد الرقمي

1.2 تعريف الاقتصاد الرقمي و خصائصه:

1.1.2 تعريف الاقتصاد الرقمي:تعددت تعاريف الاقتصاد الرقمي و التي نذكر منها ما يلي:

– يمكن تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي.(العلمي، 2012-2013، صفحة 4)

– و يعرف على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و التي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات و السلع و الخدمات، و حركة رؤوس الأموال من و إلى أي نقطة في العالم، و في أي وقت.

– حسب مكتب الإحصاء الأسترالي، فإن الاقتصاد الرقمي هو الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، و التي يتم تفعيلها بواسطة شبكات الانترنت، الهواتف...، كما يتم تفعيلها أيضا من خلال الجهود المبذولة لتحقيق الكفاءة و الإنتاجية في عمليا إنتاج، تخزين و إدارة المعارف.(زواتنية، 2022، صفحة 24)

- و منه نستنتج أن الاقتصاد الرقمي هو استخدام التقنيةو تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في جميع الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2.1.2 خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي ميزته عن الاقتصاد التقليدي من أهمها:

- يتسم بالعمل على نشر المعرفة و من ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية، و المؤسسات الإلكترونية، و البنوك الإلكترونية، و الإدارة الإلكترونية.
- أنه اقتصاد شبكي و افتراضي، حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام و شبكات الاتصال.
- يتسم بكونه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة، فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة و الاستخدام و تنتشر بالمشاركة.
- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتسجيل و التخزين و الاسترجاع و نقل المعلومات، مما يسهل من عملية اتخاذ القرار و يزيد سرعتها.(فوزي، 2017، صفحة 168)
- يرتكز على الابتكار و الإبداع البشري لتطوير منتجات و خدمات جديدة.
- عدم وجود أي عقبات أمام أي شخص للدخول إليه و التعامل فيه و كل ما يحتاج إليه الشخص هومعرفة علمية و إدراك كامل بأبعاد و جوانب هذا الاقتصاد.(التوني، 2022، صفحة 348)

2.2 مؤشرات الاقتصاد الرقمي:

طرح العديد من الإشكال حول وضع مؤشرات محددة للاقتصاد الرقمي بعد انتشاره الواسع و الجدل الكبير حوله، و من هذه المؤشرات :

1/- مؤشر المعرفة العربي و العالمي: يصدر كلاهما عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، حيث تم نشر مؤشر المعرفة العربي عام 2015 و العالمي عام 2017.

يقيس هذين المؤشرين المعرفة على مستوى العالم، و يتكونان من 6 مؤشرات قطاعية هي: التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني و التدريب المهني، التعليم العالي، البحث و التطوير و الابتكار، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. و باعتبار مؤشر المعرفة العالمي امتداد لمؤشر المعرفة العربي فإنه يضاف إليه مؤشر سابع يتمثل في البيئات التمكينية.(تنيو و دهان، 2019، صفحة 300)

2/- مؤشر التطور الرقمي: تصدره كلية فليتشر من جامعة تافتس الأمريكية بالتعاون مع شركة ماستر كارد، و يحدد هذا المؤشر التقدم الذي تحرزه الدول في تطوير اقتصادها الرقمي، و يتكون من المؤشرات التالية:

- شروط العرض: أي البنية التحتية التي تسهل المعاملات الرقمية.

- شروط الطلب: أي معرفة قدرة المستهلكين على الإندماج في النظام الرقمي من خلال تحديد مدى توافر الوسائل و الأدوات اللازمة لذلك، إضافة إلى قياس مدى استعدادهم للمشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي.
- البيئة المؤسسية: بالإضافة إلى الاستثمار المباشر في البنية التحتية و وضع القوانين و اللوائح، تلعب الإجراءات و السياسات الحكومية دورا أساسيا في دعم أو إعاقة توزيع التقنيات الرقمية.
- الابتكار و التغيير: الابتكار هو المفتاح لإيجاد حلول جديدة للتحديات العالمية و الوطنية و المحلية، و يؤدي الابتكار و ما ينتج عنه من تغيير إلى دفع حدود النظام الرقمي.(تنيو و دهان، 2019، صفحة 302)

3/- مؤشر الجاهزية الشبكية: يصدر ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، و يعمل هذا المؤشر على قياس قدرة البلدان على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لزيادة القدرة التنافسية و الرفاهية، يتكون من 4 محاور رئيسية :

- ✓ البيئة التكنولوجية (البيئة السياسية و التنظيمية، بيئة الأعمال و الابتكار).
- ✓ الجاهزية الرقمية (البنية التحتية، القدرة على تحمل التكاليف).
- ✓ الاستخدام (الاستخدام الفردي، استخدام مؤسسات الأعمال).
- ✓ الأثر (الاقتصادي، الاجتماعي).(تنيو و دهان، 2019، صفحة 302)

3.2 تطبيقات الاقتصاد الرقمي:

يطبق الاقتصاد الرقمي على:

1.3.2. التجارة الإلكترونية: تعرف على أنها نوع من التعامل التجاري يتضمن شراء و بيع السلع و الخدمات و تبادل المعلومات و البيانات و الخبرات عبر الوسائل الإلكترونية المتقدمة بين الأطراف المعنية، و هي من أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي.

2.3.2. الحكومة الإلكترونية: و ذلك بالاعتماد على استخدام تكنولوجيا متطورة تمكنها من العمل على خدمة مصالح الأفراد و المؤسسات دون التنقل بين الإدارات الحكومية عند الحاجة.

3.3.2. الأعمال الإلكترونية: و هي أكثر شمولية من التجارة الإلكترونية، و هي تعني استخدام المعلومات الإلكترونية لتحسين الأداء التجاري و صنع قيمة للشركة بتشكيل علاقة قوية بين الشركات و بين الأطراف الأخرى المختلفة.

و هناك تطبيقات أخرى و هي التعليم الإلكتروني، الصحة الإلكترونية و البيئة الإلكترونية.(عجال و زياد، 2022، صفحة 304)

3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.3. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر و التي نذكر منها:

- عرفه Bernard Hurgenier بأنه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها بالخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.(صليحة، 2019-2020، صفحة 5)
- أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفته على أنه نشاط يحدث عندما يملك مستثمر مقيم في بلد ما أصولا إنتاجية في بلد آخر بقصد إدارتها.(جباري، 2014-2015، صفحة 15)
- أما منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية فوصفته بأنه تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي و شركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:
  - امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة 100% من رأسمالها الاجتماعي.
  - المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10%.
  - الإقراض في الأجل الطويل (5سنوات فأكثر).(نصيرة، 2018-2019، صفحة 4)
- و هو يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، بهدف تحقيق عائد.(بعداش، 2007-2008، صفحة 48)
- و مما سبق نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إشراف شخص أجنبي على مؤسسة في دولة أخرى غير دولته الأم إشرافا كليا أو جزئيا و ذلك عن طريق نقله لرأس المال و المعرفة و التكنولوجيا لهذه الأخيرة.

2.3. النظريات المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشعبت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و اختلف الباحثون في تفسير هذا الأخير و التي من بينها:

1.2.3. النظريات التقليدية:

إن أصول الاستثمار الأجنبي المباشر ليست مفهومة بالكامل، على الرغم من وجود العديد من المدارس الفكرية التي تم استخدامها لشرح هذه الظاهرة، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن أي نظرية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر.(Makoni، 2015، صفحة 78)

- النظرية الكلاسيكية: استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عادية أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط، و يفترض الكلاسيك أن معظم منافع الاستثمار الأجنبي تعود على الشركات متعددة الجنسيات،و استندوا على عدة مبررات منها:
  - ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدل إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
  - قيامها بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.(فتيحة و سفيان، 2014، صفحة 89)
- نظرية عدم كمال الأسواق: تقوم على افتراض غياب المنافسة التامة في أسواق الدول النامية و نقص المعروض من السلع فيها كما أن الشركات الوطنية للدول المضيفة غير قادرة على المنافسة الأجنبية، و في هذه الحالة يرى كل من هود و يونج Hood et Young أنه في حالة افتراض سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، و بالتالي ضمان مكانة دائمة و فعالة في السوق، و بالعكس فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة و ذلك بسبب:
  - الاختلافات الجوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
  - توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية أفضل.
  - قدرة على تحقيق حجم كبير في الإنتاج و الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة مقارنة بالشركات المحلية.
  - اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية.

- الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها التي تقدمها الدول النامية لجذب الاستثمارات.

أما بخصوص الانتقادات الموجهة للنظرية، فيرى Robock et Simmonds أن هذه الافتراضات غير واقعية من الناحية العملية، إضافة إلى أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير حول إمكانيات الشركات متعددة الجنسيات في التملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة للسيطرة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو التصدير أو عقود التراخيص.

إضافة إلى أن مدى واقعية نظرية عدم كمال الأسواق مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة. (فايزة، 2015-2016، صفحة 4)

- نظرية الميزة الاحتكارية: قام هايمر 1960 بنشر أطروحته و وضع الأساس للآخرين للتوصل إلى نظريات أكثر منطقية عن الاستثمار الأجنبي المباشر. (Makoni، 2015، صفحة 78)

ووفقا لهايمر فإن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العوائق منها اللغوية و القانونية إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين و ميولهم و التي بسببها تتحمل هذه الأخيرة تكاليف إنتاج إضافية ، و في ظل هذه العوائق يجب أن تتمتع بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة لتتمكن من مواجهة تلك العوائق و من تحقيق الأرباح و تغطية التكاليف التي تتحملها.

و من الانتقادات التي وجهت لها أن امتلاك ميزة احتكارية وحده لا يكفي قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب توفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية و القيود المفروضة على التجارة الدولية، كما أنها لم تقدم تفسيرا لاستحواذ الشركات التي لا تملك ميزة احتكارية في البلدان المضيفة كما أهملت الاستراتيجيات و السياسات الحكومية التي تعتمدها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات. (منصور، 2014، صفحة 119)

2.2.3. النظريات الحديثة:

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع:

- نظرية دورة حياة المنتج: ظهرت على يد Vernonعام 1966 لمعالجة الآثار المترتبة على الوفرة و الحجم، حيث تبين هذه النظرية دورة حياة المنتج الذي يمر بخمسة مراحل:
  - مرحلة البحث و الابتكار بالبلد المخترع.
  - مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي.
  - مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي و الدولي.

– مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

– مرحلة بدأ الإنتاج في الدول النامية و تدهور السلعة في السوق الداخلي للدولة الأم بسبب المنافسة السعرية و الجودة.

من بين الانتقادات التي وجهت للنظرية أنه بالرغم من نجاح هذه النظرية و إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من هذه السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها كالسلع التي يصعب تقليدها، كما أن النظرية لم تقدم تفسيرا لأسباب قيام الشركات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة.(فايزة، 2015-2016، صفحة 2)

- نظرية عدم كمال سوق رأس المال: افترض ألبير 1970-1971 أن الاستثمار الأجنبي بشكل عام نشأ نتيجة لعدم كمال الأسواق ، وفقا له أنه عندما يكون حذر و مخاوف من تغيرات سعر الصرف، فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة و تتشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة. فبعض فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من من أسواق رأس المال الدولية فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة لتلك الدولة، فعلى سبيل المثال عند كان الدولار الأمريكي قويا، استفادت الشركات متعددة الجنسيات بالحصول على ميزات سعر الفائدة المنخفض دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدولة المضيفة.فهذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره القوي في تفسير الاستثمارات الأمريكية المباشرة خلال الخمسينات و الستينات.والتي خلالها كان الدولار الأمريكي شديد القوة.(إلهام، 2014-2015، صفحة 14)

لكن ألبير لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي، كما فشلت هذه النظرية في تفسير الاستثمارات في الدول النامية، لأنه لا وجود لرأس المال، كما أن الصرف الخارجي مقيد و محدود من قبل الدولة كما أن الاستثمار يكون من مصادر متعددة و من دول مختلفة. (نزاري، 2007-2008، صفحة 14)

- نظرية توزيع المخاطر: 1975 ركز كوهين على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم الشركات بالاستثمار في الخارج لزيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم

المخاطر التي تواجهها من خلال توزيع استثماراتها في دول متعددة مختلفة في اقتصادياتها و غير مرتبطة مع بعضها البعض.

النظرية لم تقدم تفسير مقنع من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدل الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.(فتيحة و سفيان، 2014، صفحة 91).

- نظرية الميزة النسبية: يقودها الاقتصاديان اليابانيان Kojima et Osawa ، حيث حاولا تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التجربة المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 طورا نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية و التي تشمل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، و الأدوات الجزئية التي تشمل القدرات و الأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي.

من الانتقادات التي وجهت للنظرية أن تحليلها يقتصر على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكنها توسعت الآن لتصل إلى أوروبا و الو م أ، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج و التسويق.

كما يرى جون دونينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.(منصور، 2014، صفحة 122)

- النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي: تعتبر هذه النظرية التي طورها Dunning سنة 1977 شاملة للاستثمار الأجنبي، و طبقا لهذه النظرية هناك ثلاثة عوامل أساسية لابد من توفرها لاتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر و هي:

– امتلاك الشركة لمزايا احتكارية (مزايا الملكية) في الخارج، بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة و غير ملموسة تعطيها مزايا تنافسية مقابل الشركات المحلية، مثل: التسويق، التمويل، التقنية المتطورة،...، بالإضافة إلى مزايا الحجم و القدرة على تنويع المنتج، البحث و التطوير و سهولة النفاذ إلى السوق.

– مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، أفضل للشركة الأم من الاستخدام الخارجي كالبيع و الإيجار أو الترخيص.

– مزايا الموقع للبلد المضيف و التي يجب أن تتفوق على شركات البلد الأم مثل: الاستقرار السياسي، اتساع الأسواق، انخفاض الأجور، بنية الهياكل القاعدية،... .

من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن هذه العوامل لا توزع بشكل منتظم على الشركات و هي قابلة للتغيير عبر الزمن.(فايزة، 2015-2016، صفحة 12)

كما أن بعض الشركات لا تمتلك الميزات الاحتكارية و مع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، و انخفاض التكاليف، و الاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول و الاستثمار في الأسواق الدولية.(منصور، 2014، صفحة 122)

- نظرية الموقع: يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى الاقتصاديين باري و دونينج، و ترتكز هذه النظرية على ما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات و الذي يتحدد بالعديد من العوامل، و كان محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقيمة اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية، فيرى باري أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدولة المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب، كما أنها تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق و هذا ما جاء به دونينج.(بشرى و ياسمينة، 2019-2020، صفحة 23)

من بين العوامل التي تؤثر على قرار الشركات متعددة الجنسيات في اختيار الدولة المضيفة هي:

- العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري: مثل مدى قبول الاستثمار الأجنبي، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية التحتية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- العوامل التسويقية: و المتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل النمو، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام، مدى توفر الأيادي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام و السلع الوسيطية و التسهيلات الإنتاجية الأخرى،...
- العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق و مدى اتساعهاو نموها في الدول المضيفة.
- ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد.

لقد أشارت هذه النظرية لبعض عوامل نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الاستثمار.(صليحة، 2019-2020، صفحة 70)

- نظرية الموقع المعدلة: يرجع تطوير النظرية إلى Simonds & Robock حيث اقترحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، و المتمثلة في:
  - العوامل الشرطية: و تشمل:
    - ✓ خصائص المنتج: و تتمثل في نوع السلعة و استخداماتها، متطلبات إنتاجها و درجة حداثتها.
    - ✓ الخصائص المميزة للدولة المضيفة: منها حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية و الإمكانيات الطبيعية.
    - ✓ العلاقات الدولية للدولة المضيفة: الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية و نظم النقل و الاتصالات بينها و بين الدول الأخرى و الخاصة بانتقال رؤوس الأموال و المعلومات و البضائع و الأفراد.
  - العوامل الدافعة: و تتمثل في:
    - ✓ الخصائص المميزة للشركة: و تشمل حجم الشركة و الإمكانات البشرية و المالية.
    - ✓ مركز الشركة التنافسي: و هي المقدرة على المنافسة و مواجهة الأخطار التجارية.
  - العوامل الحاكمة: و منها:
    - ✓ الخصائص المميزة للدولة المضيفة: تتمثل في القوانين و اللوائح الإدارية و سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوافز.
    - ✓ الخصائص المميزة للدولة الأم: تشمل السياسات و القوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
    - ✓ العوامل الدولية: تتمثل في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة و الدولة الأم، القوانين و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

تمكنت هذه النظرية من تصنيف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تأخذ في عين الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات دولية النشاط، و بالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص السلع الاجتماعية إلى جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة دولية النشاط نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول

العالم لاستغلالها دون أن تتحمل نفقة حدية تذكر، و ذلك على الرغم من أن المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.(صليحة، 2019-2020، صفحة 71)

- نظرية عدم التوازن: قدم كل من مون و رويل سنة 1993 نموذجا جديدا يحتفظ بالافتراض الأساسي و هو أن الشركات متعددة الجنسيات لها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال، التكنولوجيا و المهارات، لكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضا للملكية، فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول إلى المواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فإن البحث عن التوازن يمثل دافعا قويا للشركة للتحرك من أجل تعويض الخسائر، من خلال الاستثمار في دولة أجنبية، كما ساعد هذا النموذج على شرح الحالات المعاصرة للاستثمارات الأجنبية من الدول النامية نحو الصناعية مثل الاستثمارات الصينية في أمريكا و بريطانيا. و وفقا لرأيهم أن النظريات القائمة تجد صعوبات في تفسير هذا النوع من الاستثمار، نظرا لكونه من الصعب غالبا تحديد ماهية المميزات الراجعة للملكية و التي يمكن لشركات الدول النامية أن تنقلها للدول المتقدمة.

و على الرغم من أن هذا المنهج الجديد يبرز عاملا آخرا، و هو عدم التميز كإضافة لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، و لكنها لا تعد كافية حيث أنها لم تتعرض لشرح أثر العوامل التي لا تتعلق بالميزات الراجعة للشركة، مثل عوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة أو عوامل الطرد الراجعة للدولة الأم.(مخلوف، 2015، صفحة 43)

3.3. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنوع الأهداف بين أهداف المستثمرين و أهداف الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر و التي تمثلت في:

1.3.3. أهداف المستثمر: تتمثل أهدافه في:

- الحصول على المواد الخام من الدول المضيفة .
- إيجاد أسواق جديدة لفوائضمنتجات و بضائع الشركة الأجنبية الراكدة التي لا تستطيع تسويقها في بلدها الأم .
- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها و امتيازات تحويل النقد الأجنبي و غيرها.
- الاستفادة من انخفاض كلفة اليد العاملة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة و كذا تكلفة الحصول على المواد الخام و النقل و غيرها.
- تحقيق الأرباح.

- سهولة قيام الشركات الأجنبية على منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج و انخفاض الأسعار و أنواع الخدمة بسبب التكنولوجيا المتطورة و وفرة رأس المال لديها.(أحمد، 2010، صفحة 141)

2.3.3. أهداف الدولة المضيفة: تكمن في:

- الاستفادة من التقدم التكنولوجي و علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.
- القضاء أو التخفيف من مشاكل البطالة و محدودية فرص العمل و ذلك بتشغيل عدد أكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.
- رفع نسبة الصادرات و زيادتها و بالتالي تحسين ميزان مدفوعاتها و ذلك بتصدير هذه الشركات منتجاتها إلى الخارج.
- التقليل من الواردات فبدل استيراد المنتجات تنتجها هذه الشركات في الدول المضيفة.
- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية و الإدارية المتطورة و على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.(أحمد، 2010، صفحة 142)

4.3. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهميته من خلال الآثار التي يتركها على اقتصاد القطر المضيف، و التي يمكن أن تكون إيجابية لبعض المتغيرات و سلبية للبعض الآخر و أهمها:

- ✓ تأثيره على التكنولوجيا: من خلال المشاريع متعددة الجنسيات التي تعتبر أفضل قنوات نقل التكنولوجيا.
- ✓ تأثيره على التنمية الاقتصادية: يجلب هذا النوع من الاستثمار مصادر مالية للأقطار المضيفة التي يمكن أن توظف في مصلحة برامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية القومية.
- ✓ تأثيره على التشغيل: يؤدي الاستثمار الأجنبي دور فعال في خلق التشغيل و الارتقاء به في الأقطار المضيفة.
- ✓ تأثيره على تكوين رأس المال الثابت: و هذا يعود إلى إمكانيات الشركات متعددة الجنسيات إضافة إلى تنوع محافظها الاستثمارية التي تمنحها القدرة على مواجهة مخاطر الاستثمار عكس الشركات المحلية.
- ✓ تأثيره على ميزان المدفوعات: طرحت أدبيات التنمية الاقتصادية رؤيتين لتأثير الاستثمار الأجنبي على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، الأولى في تخلي الشركات متعددة الجنسيات على العملات الأجنبية مقابل الوطنية لتمويل احتياجاتها المحلية، و الثانية في عائدات الصادرات (جباية الصادرات).

- ✓ تأثيره على سعر الصرف: و يتحقق ذلك من خلال زيادة الصادرات الذي يقود لارتفاع الطلب على العملة المحلية الذي ينتج عنه ارتفاع قيمة عملة الدولة المضيفة.
- ✓ تأثيره على النمو الاقتصادي: يتحقق عن طريق المدخرات التي يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المعرفة التقنية و الاقتصادية التي يتيحها هذا الأخير.(نصيرة، 2018-2019، صفحة 5)

4. العلاقة بين الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن العلاقة بين الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر في تأثير هذين الأخيرين على بعضهما من خلال:

1.4. أثر الاقتصاد الرقمي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

باعتبار التكنولوجيا بصفة عامة سلاح ذو حدين فإن الرقمنة تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابيا و سلبيا:

1.1.4. الأثر الإيجابي: تلعب تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي يبنى عليها الاقتصاد الرقمي دورا حاسما في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما بعد أزمة فيروس كورونا لأنها:

- توفر قوة دافعة للصناعة للتطور بسرعة أكبر لأنها يمكن أن تقلل بسرعة العمالة و التكاليف الوسيطة للمنتج.
- تساعد الشركات عبر الحدود على تسجيل العلامات التجارية بشكل مباشر.
- يمكن نظام المعلومات الرقمية شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من توسيع نطاق وصولها إلى أسواق جديدة.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات و الخدمات كما تساعد على فهم مدى الرضا عن الخدمات المقدمة.
- يساهم الاقتصاد الرقمي في زيادة التواصل داخل المنطقة من خلال روابط البنية التحتية الرقمية (مثل كبلات الألياف البحرية و شبكات الاتصالات) و إضفاء الطابع الإقليمي على عمليات الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية و أنشطة التجارة الإلكترونية عبر الحدود.
- يعزز الاقتصاد الرقمي التنمية من خلال تحويل الصناعات و زيادة الإنتاجية و تسهيل وصول الشركات الصغيرة و المتوسطة إلى الأسواق الدولية و سلاسل القيمة العالمية.(ASEAN, 2018, p. 164)
- تزيد من شفافية الإطار القانوني كما أنها تقلل العبء الإداري. (Crombrugghe & Moore, 2021, p. 13)

2.1.4. الأثر السلبي:

- قد تواجه الشركات صعوبات في إدارة الخوادم الخاصة بهم و هذا يعرضهم لخطر فشل النظام أو فقدان البيانات، كما قد لا تكون الشركة المشغلة للخادم و الشركة التجارية متطابقتين.

- قد يكون للتكنولوجيا المتطورة آثار ضارة على البيئة إذا كانت أنظمتها تطلق الكثير من الكربون. (Ha & Huyen, 2021, p. 178)

- كما أن من العقبات التي حددتها وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي هي تكاليف التكنولوجيا المرتفعة، و الافتقار إلى المهارات الكافية أو التدريب و نقص الخبرة. (Crombrugghe و Moore، 2021، صفحة 18)

2.4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الرقمي:

- تفتقر الدول النامية عادة إلى التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة و التي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقلها و بذلك سدالفجوة الفكرية التي تعاني منها هذه الدول.

- تدريب موظفيها و زيادة خبرتهم بالتكنولوجيا الحديثة مما يسهم في نقل التقنية في الدول إلى الدولالنامية.(جرادات و المشاقبه، 2012، صفحة 5)

- انتشار و توسيع التكنولوجيا و انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركاتالمحلية يؤدي إلى زيادة إنتاجية الشركات المحلية، حيث يساعد التقدم التكنولوجي على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية و فروع الشركات الأجنبية، و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.(جميلة و مجاهد، 2021، صفحة 201)

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر رئيسية في بناء البنية التحتية الرقمية و ريادة الأعمال الرقمية و محو الأمية الرقمية. (Satyanand، 2021، صفحة 5)

3.4.الشركات متعددة الجنسيات و علاقتها بالاقتصاد الرقمي:

تنوعت الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد الرقمي و التي قسمها الاونكتاد إلى:

1. الشركات متعددة الجنسيات لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

و هي الشركات التي تبني و تخلق اتصالاتها الأساسية و الاتصال بالإنترنت، كما يقسم الاونكتاد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إلى ثلاث مجموعات:

أ- شركات الاتصالات: التي تنشئ و تشغل البنية التحتية المادية لتوصيل البيانات عبر الانترنت و الهاتف المحمول

ب- شركات الأجهزة و مكونات تكنولوجيا المعلومات: التي تتيح الاتصال بالانترنت

ج- شركات برمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات: التي تطور أنظمة تشغيل البرامج التي تتحكم في الاتصالات و الاتصال بالانترنت, و البرامج التي تدعم منتجات و خدمات الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات. (Satyanand، 2021، صفحة 14)

2. الشركات متعددة الجنسيات الرقمية:

و هي النوع الثاني من لاعبي الاقتصاد الرقمي الدولي، التي تستخدم الانترنت لإنشاء و تسويق و تقديم المنتجات و الخدمات الرقمية. كما يقسم الاونكتاد الشركات المتعددة الجنسيات الرقمية الى فئتين فرعيتين :

أ- الشركات الرقمية المختلطة: مثل التجارة الالكترونية و منصات المحتوى الرقمي, التي تسخر الانترنت لبيع المنتجات المادية للمستهلكين و خدمة العملاء منخلال مجموعة من العروض الافتراضية و المادية.

تشمل منصات التجارة الالكترونية تجار التجزئة على الانترنت و المتاجر و وكالات السفر و التسويق و وكالات الإعلان.

تبيع منصات المحتوى الرقمي الوسائط الرقمية و الترفيه و الألعاب و التعليم عبر الانترنت, كما أنهم يبيعون تحليل "البيانات الضخمة " و التسويق و ذكاء العملاء , بالإضافةإلى المعلومات الاقتصادية و التجارية و الائتمانية.

ب-الشركات الرقمية البحتة: التي تبيع عروض رقمية بالكامل للمستهلكين بثلاث طرق، فيقوم البعض بإنشاء و تشغيل منصات الانترنت، و التي تقدم خدمات افتراضية تماما للمستهلكين (محركات البحث و شبكات التواصل)، و يدير البعض الآخر منصات تتيح تبادل المنتجات و الخدمات (منصات المعاملات)ن أو البرامج مفتوحة المصدر للبحث و التطوير (منصات الابتكار)، أما البعض الآخر فيزود العملاء بحلول رقمية مقدمة عبر الانترنت بما في ذلك خدمات حوسبة و استضافة الويب و البريد الالكتروني و المدفوعات الالكترونية و الحلول الرقمية لإدارة الأعمال و التطبيقات الرقمية.(Satyanand، 2021، صفحة 15)

3. رقمنة الشركات متعددة الجنسيات في القطاعات الأخرى:

تضم جميع الشركات متعددة الجنسيات في القطاعات التقليدية التي بدأت في تسخير التقنيات الرقمية لزيادة التحكم و الكفاءة و الجودة و آراء العملاء، فتستخدم العديد من هذه الشركات برامج تخطيط موارد المؤسسات ERP لمشاركة المعلومات داخل الشركة الكترونيا عبر مواقع الشركة المختلفة، و أنظمة إدارة العلاقات مع العملاء عبر الانترنت CRM لتعميق رؤية العملاء، كما تستخدم شركات التصنيع التقنيات الرقمية لدمج سلاسل الإنتاج و الإمداد و مراقبتها في الوقت الفعلي، و تسهيل البحث عن البائعين و التعاقد و الدفع و العناية الواجبة، حيث تزيد مبيعات هذه الشركات عبر الانترنت و تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى العملاء و التفاعل معهم.

و بدأت هذه الشركات في إنشاء منصات داخلية تمكن الباحثين و المطورين من إنشاء حلول رقمية بشكل تعاوني لتحقيق ميزة إستراتيجية لهم في قطاعهم، كما تقوم بعض الشركات بإنشاء شركات فرعية رقمية لجلب دخل إضافي

من خلال توفير خدمات صيانة ما بعد البيع و استشارات العمال الإستراتيجية للعملاء و التي أصبحت مربحة جدا لدرجة أنهم ينمونها إلى شركات كاملة و متكاملة. (Satyanand، 2021، صفحة 20)

1.3.4. أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة

تؤثر الشركات متعددة الجنسيات الرقمية على الدول المضيفة لها من اتجاهين الايجابي و السلبي:

1-إيجابيا:

- سرعة الاستجابة لجميع العملاء من أنحاء العالم من قبل الشركات الرقمية المختلطة كأمازون، و تقديم المنتجات و الخدمات الرقمية للمستهلكين بضغطة زر.
- اختلاف محركات استثمار الشركات متعددة الجنسيات الرقمية عن الأخرى نظرا لأن منتجاتهم لا تستخدم الموارد الطبيعية و العمالة الرخيصة، و بهذا لا تستغل الموارد الطبيعية للدول المضيفة.
- لا تعتبر حجم السوق محددا حاسما حيث يمكنهم خدمة المستهلكين في أي مكان في العالم.
- تضفي طابعا إقليميا على سلاسل القيمة عن طريق تقليص حجم الشبكات الحالية لتكون قريبة من العملاء الرئيسيين خصوصا الصناعات التي يكون لها عمر افتراضي.
- الاستعانة بمصادر خارجية في الدول المضيفة لخدمات أكثر تعقيدابسبب التقدم في برامج العمل عن بعد و بالتالي توفير فرص عمل.

2- سلبيا:

- قلة التوظيف مقارنة بالشركات متعددة الجنسيات التقليدية لأن استثمارها يكون في المستودعات لتسليم البضائع بدل مصانع الإنتاج.
- تتركز استثمارات الشركات متعددة الجنسيات الرقمية في الأسواق المتقدمة عكس الشركات متعددة الجنسيات التقليدية التي تستثمر في الدول النامية أيضا لأنها تعتمد في اختيارها على الاتصال الرقمي عالي الجودة و المهارات الرقمية، و هذا يؤدي إلى زيادة تركيز قوة الاقتصاد في >أسواق الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.
- تقليص الاستثمار في الدول المضيفة بسبب خفة الأصول الرقمية التي تسمح لها بالعمل على مستوى العالم بأصول أجنبية قليلة و بالتالي فإن حجم استثماراتها أصغر من حجم استثمارات الشركات متعددة الجنسيات التقليدية.(Satyanand, 2021, p. 16)

4.4. التحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي:

يواجه إنشاء الاقتصاد الرقمي مجموعة من المشكلات و المتمثلة في:

تحويل الأرباح و تجنب الضرائب: و هي أول قضية أثارت قلقا دوليا كبيرا، تكمن جذور هذه المشكلة في قدرة الشركات الرقمية على تقديم المنتجات و الخدمات للمستهلكين في الخارج دون وجود مادي محلي، على سبيل المثال قد يكون المقر الرئيسي للمنصة الرقمية في الو م أ، و قد يكون خادم البيانات الخاص بها في سنغافورة و قد تكون جميع إيراداتها في الهند، فتتجنب الضرائب في الو م أ بحجة أن إيراداتها تم توليدها في الهند، و تتجنب الضرائب في الهند بحجة أنها لا تملك أي عمليات مادية في هذا البلد، و لا تخضع للضريبة في سنغافورة حيث لا يوجد لديها مكتب و لا عمليات تجارية.

ملكية البيانات وحمايتها: يعتمد الاقتصاد الرقمي على التدفقات اليومية لتريليونات أجزاء البيانات عبر الانترنت حول المستهلكين، و حتى يمكن للشركات الرقمية خدمة مليارات المستهلكين على مستوى العالم بدأت هذه الأخيرة في جمع البيانات ومعالجتها و تحليلها لاكتساب نظرة أعمق لسلوك المستهلك. و قد أصبحت الرؤى الناتجة عن البيانات محددا رئيسيا للقدرة التنافسية للشركات، و مع ذلك فإن هذا يمثل مشكلة للذين تتم دراسة بياناتهم و هي مسألة خصوصية البيانات و أمنها و ملكية هذه البيانات و قيمتها.

كما أن النقل العالمي اليومي الهائل لبيانات الأفراد و الشركات و الحكومات عرضة للخطر، فكلما زاد استخدامهم للانترنت زادت الثغرة الأمنية، للوصول إلى الخدمات الرقمية يجب على المستهلكين تقديم معلومات خاصة في كثير من الأحيان بما في ذلك العنوان و رقم الهاتف و رقم بطاقة الهوية و غيرها و ذلك يؤدي إلى خطر تعرض هذه المعلومات للقرصنة.(Satyanand، 2021، صفحة 31)

5. الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية

1.5. الدراسات السابقة

1.1.5. الدراسات العربية

- دراسة (التوني، 2022)، الاقتصاد الرقمي و دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية، تهدف إلى معرفة اثر تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي على جذب الاستثمارات الأجنبية في مصر، و قد اعتمدت الدراسة على برنامج (E-Views9)، و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي في مصر و مؤشرات الاقتصاد الرقمي كما تختلف درجة التأثير و قوته و اتجاهه من مؤشر لآخر.

– دراسة (السيد صلاح الدين سيد محمد علي، 2020)، اقتصاد المعرفة و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية مقارنة للاقتصاد المصري، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير اقتصاد المعرفة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و قد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن لاقتصاد المعرفة تعزيز فرص مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير، و تحسين خدمات الدعم اللوجيستي، و دعم الإنتاج الابتكاري و المتطور، و استخدام ICT. كما يستطيع هذا الأخير دعم قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين رأس المال البشري، و توفير العمالة الماهرة، و الكفاءات المهنية المتخصصة، و الكوادر العلمية و الباحثين، و رواد الأعمال.

– دراسة (جرادات و المشاقبه، 2012)، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة و التكنولوجيا إلى منظمات الأعمال الأردنية (دراسة ميدانية على المدن الصناعية في الأردن)، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمارات الأجنبية في نقل المعرفة و مدى استفادة الأردن من هذه الاستثمارات الأجنبية في نقل المعرفة و التكنولوجيا، أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع المستوى و الطموحات لعدم توفر مناخ استثماري ملائم و أن هذا ما يجب العمل عليه لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات لتتمكن من النهوض باقتصادها.

2.1.5. الدراسات الأجنبية

– دراسة (Crombrugghe و Moore، 2021)، تشجيع الاستثمار و الاقتصاد الرقمي: تحليل مقارن لممارسات ترويج الاستثمار عبر منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تكييف وكالات ترويج الاستثمار مع أولوياتها لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي و كيفية تعديل وكالات ترويج الاستثمار لطرقها في العمل مع الحلول الرقمية لجذب الشركات و مساعدتها، و قد توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة الناجحة لإجراءات الاستثمار تتطلب نهجا حكوميا كاملا كما يحدث توافر خدمات الحكومة الإلكترونية فرقا حقيقيا للشركات عند إنشائها و تشغيلها و توسيعها.

– دراسة (Satyanand، 2021)، الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد الرقمي، و التي توصلت إلى أنه يجب على الحكومات و وكالات تشجيع الاستثمار الشراكة بشكل وثيق لتحديد الاحتياجات التمويلية المحددة للبنية التحتية الرقمية و تطوير الأعمال الرقمية و الاعتماد الرقمي الأوسع و تطوير إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تلبية هذه المتطلبات.

- دراسة (Ha و Huyen، 2021)، تأثير الرقمنة على الاستثمارات الأجنبية في المنطقة الأوروبية خلال جائحة كوفيد-19، أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة غير خطية بين الرقمنة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يعني أن قدرا معينا من التحول الرقمي يمكن أن يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير و الطويل، و أن التحول الرقمي هو عملية حتمية تحتاج البلدان إلى تبنيها من أجل التغلب على تحديات جائحة كوفيد-19.

2.5. تميز الدراسة الحالية

تتميز دراستنا بجمع الدراستين النظرية و التطبيقية للمتغيرين معا بعكس الدراسات الأخرى التي اعتمدت على التطبيقي فقط أو النظري فقط، كما أننا اعتمدنا على فترة طويلة مقارنة بالدراسات الأخرى التي اعتمدت على سنة أو سنتين على الأكثر، و أوضحنا أداء دول المقارنة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي بعكس الدراسات الأخرى التي ذكرت المراتب فقط و كانت دراستها عبارة عن دراسة تحليلية أو قياسية لدولة فقط بينما كانت دراستنا عبارة عن مقارنة ثلاث دول متفاوتة في الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ICT و الرقمنة التي تطبق على كل القطاعات الاقتصادية من تجارة و أعمال و حتى الحكومة و تحول الإدارات من ورقية إلى إلكترونية، و قد أصبح مؤخرا ميزة لاستقطاب المستثمرين الأجانب لما يوفره من تكاليف و وقت و زيادة في الإنتاجية و الأرباح و تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، كما يمكن أن تؤثر عليهم من الجانب الآخر بفقدان البيانات أو فشل النظام و بالمثل فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل بدوره المعرفة التقنية و الاقتصادية و يسد الفجوة الفكرية التي تعاني منها الدول النامية و يؤدي بالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت مؤخرا من اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد الرقمي بحيث أصبح بعضها يستخدم الانترنت لإنشاء و تقديم المنتجات و الخدمات الرقمية و بعضها يخلق اتصالاته الأساسية بالانترنت و البعض الآخر بدأ في تسخير التقنيات الرقمية لزيادة الكفاءة و الجودة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1. تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الثاني إلى مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر و العلاقة التي تربط بينهما، جمعنا في هذا الفصل بعض البيانات من بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي و التدفقات الواردة لدول المقارنة (الجزائر، مصر، سنغافورة) لمعرفة كيفية تأثير الاقتصاد الرقمي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطبيقيا و لإثبات صحة الفرضيات التي افترضناها من عدمها من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها و عرض النتائج و تحليلها.

2. نتائج الدراسة

قمنا بتحليل بعض المؤشرات لغرض معرفة مراتب الدول في تطبيق الاقتصاد الرقمي

1.2.تحليل مؤشر الجاهزية الشبكية: يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي كل سنة يتكون من 4 مؤشرات فرعية: مؤشر البيئة التكنولوجية، مؤشر الجاهزية الرقمية، مؤشر الاستخدام و مؤشر الأثر.

أ–الجزائر:

كان ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية الشبكية NRI خلال الفترة (2013-2016)من أصل 144، 148، 143، 139 دولة على التوالي كالآتي:

الجدول (1): مرتبة الجزائر في مؤشر NRI خلال الفترة (2013–2016).

	2013	2014	2015	2016
مؤشر الجاهزية الشبكية	131	129	120	117
مؤشر البيئة التكنولوجية	143	143	134	131
مؤشر الجاهزية الرقمية	96	101	97	95
مؤشر الاستخدام	140	134	129	125
مؤشر الأثر	142	137	134	129

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من **World Economic Forum « Global Information Technology Report »**

من خلال الجدول نلاحظ تقدم مرتبة الجزائر في مؤشر الجاهزية الشبكية عاما بعد عام، فاحتلت المرتبة 131 سنة 2013 نتيجة ضعف البنية التحتية للاتصالات في البلاد و نقص الاستثمار في هذا المجال مع تسجيلها مراتب متخلفة في كل المؤشرات الفرعية، تحسنت في المؤشر الرئيسي كل عام حتى وصلت إلى المرتبة 117 مع تحسنها في كل من مؤشري الاستخدام و الأثر بسبب تحسن استخدام التكنولوجيا و الانترنت في البلاد و زيادة عدد المستخدمين، كما تحسنت في توفير الخدمات الرقمية للمواطنين و شهدت تحسنا في مؤشر الجاهزية الرقمية سنتي 2015 و 2016 بعد تراجعها إلى المرتبة 101 بسبب عملها على تحسين البنية التحتية للاتصالات و التكنولوجيا مع ذلك تبقى البنية التحتية ضعيفة.

ملاحظة 1: تغيرت المؤشرات الفرعية في السنوات الأخيرة 2019-2022 لتصبح على النحو التالي:

- مؤشر التكنولوجيا يدرس مدى وصول التكنولوجيا ، البنية التحتية للاتصالات، القدرة على تحمل التكاليف، نوع التكنولوجيا المنتجة في البلدان، المحتوى الذي يمكن نشره محليا مدى استعدادها لمستقبل اقتصاد الشبكة و اتجاهات التكنولوجيا الجديدة.
- الأشخاص: تتعلق هذه الركيزة بتطبيق الناس لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات (الأفراد، الشركات و الحكومات).
- الحوكمة: تعبر عن مدى ملاءمة البيئة الوطنية للمشاركة الدولة في اقتصاد الشبكة بناءا على الثقة، التنظيم و الإدماج.
- الأثر: الاقتصادي و الاجتماعي للمشاركة في اقتصاد الشبكة و مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.(Dutta & Lanvin, 2019, p. 22)

ملاحظة 2: لم تتوفر لدينا معلومات سنتي 2017 و 2018.

كما كان ترتيبها في مؤشر الجاهزية الشبكية NRI خلال الفترة (2019-2022) من أصل 121، 134، 131، 130 دولة على التوالي كالآتي:

الجدول (2): مرتبة الجزائر في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022).

	2019	2020	2021	2022
مؤشر الجاهزيةالشبكية	98	107	100	100
مؤشر التكنولوجيا	109	108	90	100
مؤشر الأشخاص	93	86	89	86
مؤشر الحوكمة	108	120	118	107
مؤشر الأثر	87	101	101	96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من« World Economic Forum » The Network Readiness Index

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنهبالرغم من أن هذه الفترة (فترة الكوفيد 19) و التي سعت فيها الدول جاهدة لتطبيق الرقمنة مع هذا بقيت الجزائر في المراتب الأخيرة، حيث أنها كانت تحتل المرتبة 98 سنة 2019 ثمتراجعت إلى المرتبة 107 سنة 2020 بسبب التحديات الأمنية و السياسية التي كانت تواجهها إضافة إلى أزمة كوفيد-19 و نقص الاستثمارات في البنية التحتيةثم تقدمت إلى المرتبة 100 سنة 2021 و ذلك لزيادة استثماراتها في البنية التحتية و تحسين الخدمات الرقمية و التقنية المتاحة للمواطنين و تحسين الإطار التشريعي و التنظيمي للاتصالات و التكنولوجيا في البلاد و بقيت على حالها سنة 2022، كما نلاحظ أنها متقدمة في مؤشر الأشخاص أي مدى تطبيقهم لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و قد كانت تتقدم ثم تتراجع ثم تقدمت إلى أن وصلت إلى المرتبة 86 سنة 2022، بينما شهدت تقدما في مؤشر التكنولوجيا إلى أن وصلت إلى المرتبة 90 سنة 2021 ثم تراجعت سنة 2022 إلى المرتبة 100 و يمكن أن يكون سبب تأخرها في هذا المؤشر هو نوع التكنولوجيا المنتجة في البلدان و هو العنصر غير المتوفر في الجزائر، كما شهدت تذبذبا في مراتب مؤشر الحكومة إلى أن وصل إلى المرتبة 107 سنة 2022 و مؤشر الأثر الذي تراجع إلى المرتبة 96 سنة 2022.

ب-مصر:

كان ترتيب مصر في مؤشر الجاهزية الشبكية NRI خلال الفترة (2013-2016)من أصل 144، 148، 143، 139 دولة على التوالي كالآتي:

الجدول (3): مرتبة مصر في مؤشرNRI خلال الفترة (2013-2016).

	2013	2014	2015	2016
مؤشر الجاهزية الشبكية	80	91	94	96
مؤشر البيئة التكنولوجية	99	119	123	113
مؤشر الجاهزية الرقمية	82	93	90	97
مؤشر الاستخدام	75	89	90	89
مؤشر الأثر	62	61	84	85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من World Economic Forum « Global Information Technology Report »

نلاحظ أن مصر بعدما كانت تحتل المرتبة 80 سنة 2013 تراجعت عاما بعد عام لتصبح في المرتبة 96 سنة 2016 و يرجع ذلك إلى تردي كل من الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الفترة و الخدمات الرقمية و التقنية المتاحة للمواطنين و الإطار التشريعي و التنظيمي للاتصالات و التكنولوجيا، و قد شمل هذا التراجع جميع المؤشرات الفرعية الأخرى إلا أنها تقدمت في مؤشر الاستخدام من المرتبة 90 سنة 2015 إلى المرتبة 89 سنة 2016 بسبب تحسين الخدمات الرقمية المتاحة، و في مؤشر البيئة التكنولوجية قفزت بعشر مراتب من 123 سنة 2015 إلى المرتبة 113 سنة 2016، كما نلاحظ أن الدولة كانت متحسنة في مؤشر الأثر أكثر من المؤشرات الأخرى قبل تراجعها لتبلغ المرتبة 85 سنة 2016.

كما كان ترتيبها في NRI خلال الفترة (2019-2022) منأصل 121، 134، 131، 130 دولة على التوالي كالتالي:

الجدول (4): مرتبة مصر في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022).

	2019	2020	2021	2022
مؤشر الجاهزية الشبكية	92	84	77	73
مؤشر التكنولوجيا	88	85	72	65
مؤشر الأشخاص	90	80	75	81
مؤشر الحوكمة	92	93	90	74
مؤشر الاستخدام	95	84	62	78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من« World Economic Forum « The Network Readiness Index

نلاحظ في هذا الجدول أنها مقارنة بالفترة (2013-2016) قد تحسنت بشكل ملحوظ خصوصا في المؤشر الرئيسي حيث انتقلت من المرتبة 92 سنة 2019 إلى المرتبة 73 سنة 2022 لتوفيرها الخدمات الإلكترونية للمواطنين ، تقدمت في هذه الفترة في مؤشر التكنولوجيا إلى أن وصلت إلى المرتبة 65 سنة 2022 بسبب تحسين البنية التحتية للتكنولوجيا و الاتصالات، كما سجلت تذبذبا في المؤشرات الأخرى إلى أن وصلت سنة 2022 إلى المراتب 81، 74، 78 على التوالي.

ج- سنغافورة:

كان ترتيب سنغافورة في مؤشر NRI خلال الفترة (2013-2016) من أصل 144، 148، 143، 139 دولة على التوالي كالتالي:

الجدول (5): مرتبة سنغافورة في مؤشر NRI خلال الفترة (2013-2016).

	2013	2014	2015	2016
مؤشر الجاهزية الشبكية	1	2	1	1
مؤشر البيئة التكنولوجية	1	1	1	1
مؤشر الجاهزية الرقمية	11	6	8	16
مؤشر الاستخدام	3	4	2	1
مؤشر الأثر	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من World Economic Forum « Global Information Technology Report »

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن سنغافورة احتلت المرتبة الأولى في كل السنوات ما عدا سنة 2014 تراجعت إلى المرتبة الثانيةو هذا يدل على أدائها المتميز من خلال احتلالها المركز الأول في 3 مؤشرات من أصل 4 سنة 2016 و يرجع ذلك إلى استثمارها في المجال الرقمي و تحسين البيئة الرقمية و توفير الانترنت السريع و المتاح للجميع و توفير الخدمات الاجتماعية و الحكومية عبر الانترنت، كما نلاحظ تراجعها في مؤشر الجاهزية الرقمية إلى المرتبة 16 سنة 2016 و هذا راجع بحد كبير إلى انخفاض قدرتها على تحمل تكلفة النطاق العريض، و تصدرت مؤشر الأثر خصوصا الاجتماعي حيث تستخدم التقنيات الرقمية بشكل ممتاز لتوفير الوصول إلى الخدمات الأساسية و الحكومية و ضمان اتصال المدارس.

و احتلت خلال الفترة (2019-2022) المراتب التالية من أصل 121، 134، 131، 130 دولة على التوالي:

الجدول (6): مرتبة سنغافورة في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022).

	2019	2020	2021	2022
مؤشر الجاهزية الشبكية	2	3	7	2
مؤشر التكنولوجيا	6	10	8	4
مؤشر الأشخاص	9	5	9	4
مؤشر الحوكمة	6	13	12	10
مؤشر الأثر	1	1	1	2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من« World Economic Forum » The Network Readiness Index

نلاحظ من خلال الجدول التالي تراجع سنغافورة إلى المرتبة 3 سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 2 سنة 2019، كما تراجعت ب 7 مراتب لتصبح في المرتبة 13 في مؤشر الحوكمة بسبب ضعف الركائز الفرعية المتعلقة بالثقة و اللوائح التنظيمية كما تراجعت إلى المرتبة العاشرة في مؤشر التكنولوجيا بسسب ضعف إنشاء المحتوى الرقمي، تقدمت ب4 مراتب في مؤشر الأشخاص كما لا زالت رائدة مؤشر الأثر من خلال المساهمة في الاقتصاد و أهداف التنمية المستدامة. انخفض ترتيب سنغافورة ب5 مراتب مع تراجعها في مؤشر الأشخاص لتعود إلى المرتبة 9 بسبب تراجع أدائها في ركائز الأفراد و الشركات مقابل تقدمها في مؤشري الحوكمة و التكنولوجيا، عادت إلى الصعود مرة أخرى إلى المرتبة 2 سنة 2022 مع تراجعها بمرتبة في تأثير التقنيات الرقمية على الاقتصاد و المجتمع مع تسجيلها تقدما في المؤشرات الفرعية الأخرى.

د- مقارنة بين الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر NRI:

الشكل 1: نقاط كل من الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر الجاهزية الشبكية خلال الفترة (2013-2016).

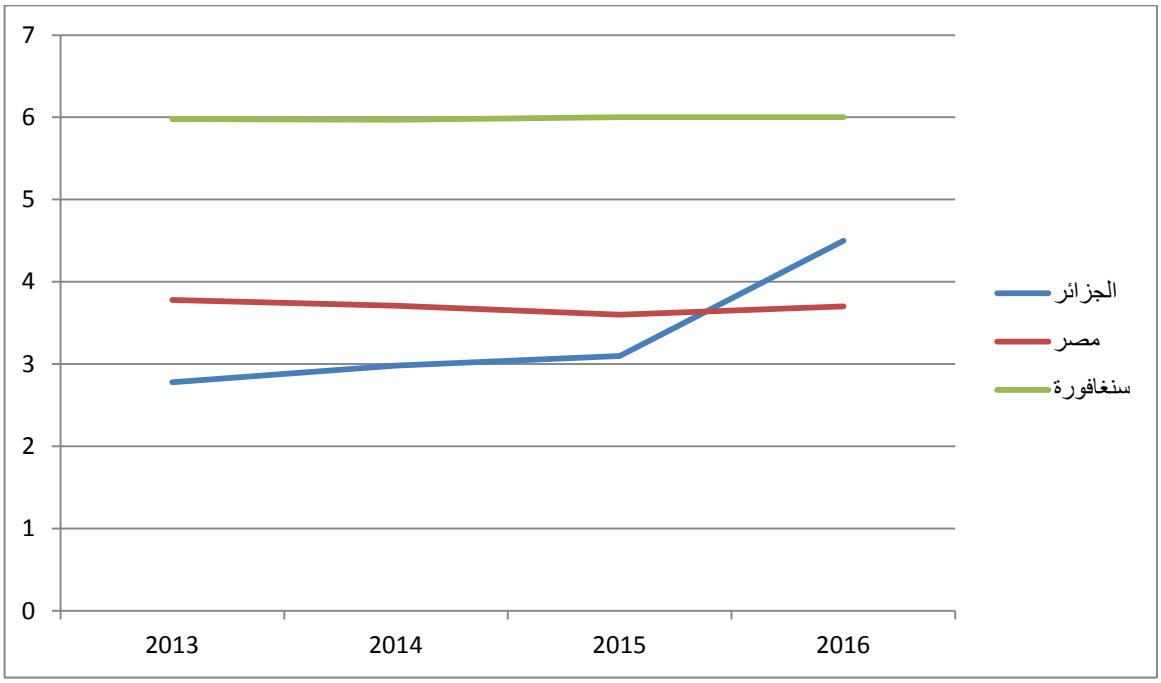

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من World Economic Forum « Global Information Technology Report »

من خلال المنحنى نلاحظ بقاء سنغافورة في المراتب الأولى بنفس النقطة بالتقريب في كل السنوات حيث تحصلت على النقاط 5.98، 5.97، 6، 6 على التوالي خلال السنوات 2013، 2014 ، 2015، 2016 . و هذا ما يدل على أدائها القوي في كل المؤشرات تقريبا خصوصا تأثير الـ ICT على البعدين الاقتصادي و الاجتماعي و هذا ما يعكس جهودها المبذولة في تحسين البيئة الرقمية.

في المقابل نلاحظ تراجع طفيف في نقاط دولة مصر حيث تحصلت على النقاط 3.78، 3.71، 3.6 خلال السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي ثم تقدم طفيف سنة 2016 فسجلت 3.7 و بهذا فهي لا تزال متواضعة خصوصا في البيئة السياسية و التنظيمية و بيئة الأعمال و الابتكار و بالتالي محدودية النتائج الاقتصادية.

أما بالنسبة للجزائر فقد سجلت النقاط 2.78، 2.98، 3.1، 3.2 على التوالي خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016 مسجلة تطور ملحوظ على الرغم من أنها لا تزال في المراتب الأخيرة في كل المؤشرات الفرعية بسبب ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا و الاتصالات و نقص الاستثمار في هذا المجال.

الشكل 2: نقاط كل من الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر NRI خلال الفترة (2019-2022).

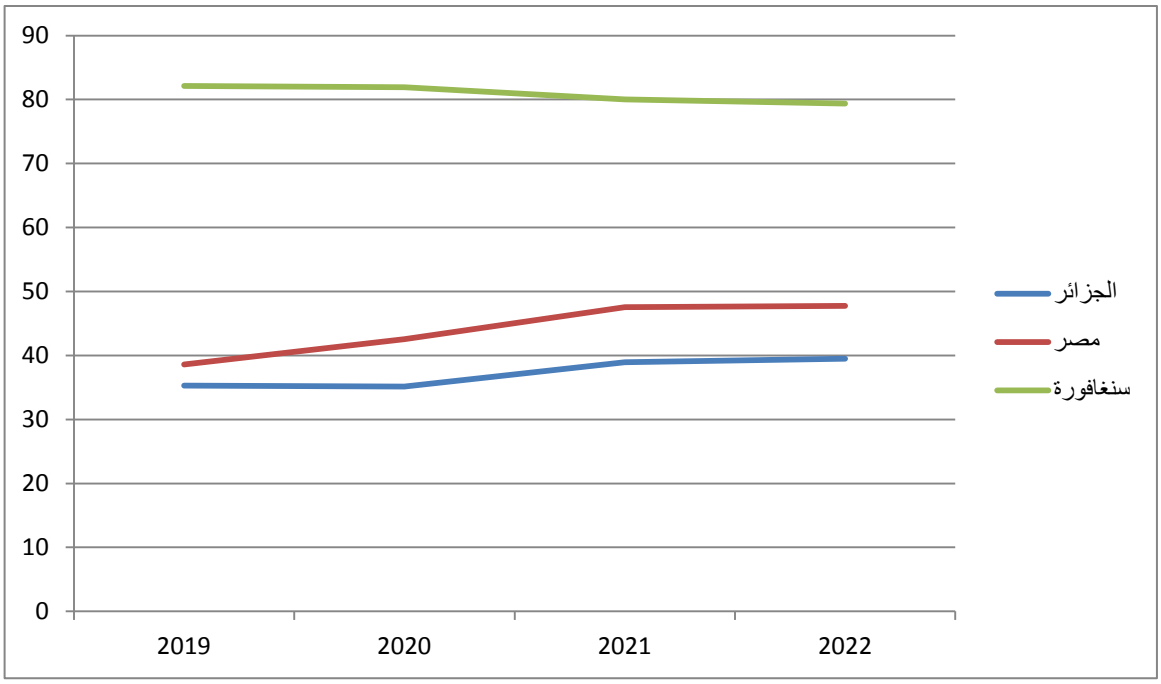

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من « The Network Readiness Index » **World Economic Forum**

نلاحظ من خلال المنحنى تراجع سنغافورة في النقاط بالرغم من قفزتها من المرتبة 7 سنة 2021 إلى المرتبة 2 سنة 2022، مع تحسن مصر في النقاط خلال الفترة (2019-2022) و الذي سجل مع قفزاتها في الترتيب و ذلك لعملها على تحسين الإطار التنظيمي و التشريعي للتكنولوجيا و الاتصالات و اهتمامها بهذا المجال في السنوات الأخيرة، مقابل تحسن طفيف في نقاط الجزائر بالرغم من عملها على تحسين البنية التحتية الرقمية إلا أنها لا تزال محتاجة إلى تحسينات كبيرة.

2.2.تحليل مؤشر المعرفة العالمي

بدأ مؤشر المعرفة العربي سنة 2015 بينما بدأ مؤشر المعرفة العالمي سنة 2017 و لكن لم نجد التقارير ما عدا تقارير 2017، 2020، 2022 .

و عليه سندرس أداء الجزائر، مصر و سنغافورة في هذا المؤشر خلال هذه السنوات.

أ- الجزائر:

الجدول (7): أداء دولة الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017.

	الترتيب	القيمة
مؤشر المعرفة العالمي	96	40
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	76	53.5
التعليم التقني و التدريب المهني	123	39
التعليم العالي	60	40.1
البحث و التطوير و الابتكار	55	24.8
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	105	36.3
الاقتصاد	108	36.3
البيئات التمكينية	114	50.5

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

احتلت الجزائر المرتبة 96 من أصل 131 دولة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 ب 40 نقطة من أصل 100 أقل من المعدل العالمي 47 ، بنقاط أقل من 50 في كل المؤشرات الفرعية ما عدا التعليم قبل الجامعي و البيئات التمكينية و هذا ما يعكس ضعف الجزائر في المجال المعرفي و خصوصا مجالي البحث و التطوير و الابتكار و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بسبب نقص التدريب و التعليم في مجال التكنولوجيا إضافة إلى عدم توفر بيئة تشجع على الابتكار و الريادة في هذا المجال اللذان انعكسا سلبا على اقتصاد البلد.

الجدول (8): أداء دولة الجزائر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.

	الترتيب	القيمة
مؤشر المعرفة العالمي	103	37.5
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	82	57.3
التعليم التقني و التدريب المهني	133	30.7
التعليم العالي	37	47.2

البحث و التطوير و الابتكار	114	14.2
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	106	37.5
الاقتصاد	112	32.3
البيئات التمكينية	114	46.5

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تراجعت الجزائر إلى المرتبة 103 من أصل 138 دولة، بـ 37.5 نقطة أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 46.7 بأداء متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية، كما احتلت المرتبة 34 بين 36 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة حيث شهدت انخفاضا كبيرا في مؤشر البحث و التطوير و الابتكار حيث كان الإنفاق على برمجيات الكمبيوتر من بين التحديات التي يواجهها البلد إضافة إلى عدد الباحثين في قطاع مؤسسات الأعمال و يرجع ذلك إلى قلة الاستثمار في مجال التكنولوجيا و نقص الدعم للشركات الناشئةو انخفاضات في المؤشرات القطاعية الأخرى ما عدا التعليم قبل الجامعي الذي سجلت فيه أداءا أفضل فالتخرج الإجمالي من التعليم الأساسي كان من بين نقاط قوة البلد إضافة إلى الباحثين المتخصصين في التعليم العالي.

ملاحظة: لم نجد الجزائر من بين الدول المصنفة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022.

ب- **مصر:**

الجدول (9): أداء دولة مصر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017.

	الترتيب	**القيمة**
مؤشر المعرفة العالمي	95	40
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	106	44.9
التعليم التقني و التدريب المهني	113	44
التعليم العالي	54	42.1
البحث و التطوير و الابتكار	101	16.5
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	86	44.2
الاقتصاد	88	40.5
البيئات التمكينية	120	47.4

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

احتلت مصر المرتبة 95 من 131 دولة متجاوزة الجزائر بمرتبة و بنفس المعدل 40 مسجلة نقطة متدنية جدا في البحث و التطوير و الابتكار بسبب نقص التمويل و الموارد في هذا المجال و قد تجاوزت الجزائر في 4 مؤشرات فرعية من بينها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الاقتصاد، و بالرغم من هذا فقد سجلت نقاط أقل من 50 في كل المؤشرات، كانت نسبة الطلاب الملتحقين بالبكالوريوس و نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات المصنفة عاليا كانت كبيرة ما ساعدها على التقدم في مؤشر التعليم العالي، لكن يبقى التحدي الذي تواجهه الدولة هو تدني الإنفاق الحكومي على هذه القطاعات و عدم الاستثمار في البنيات التحتية لها .

الجدول (10): أداء دولة مصر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.

	الترتيب	القيمة
مؤشر المعرفة العالمي	72	45
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	83	57.2
التعليم التقني و التدريب المهني	80	47.6
التعليم العالي	42	45.6
البحث و التطوير و الابتكار	74	19.9
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	74	52.4
الاقتصاد	66	41.8
البيئات التمكينية	92	53.4

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقدمت مصر المركز 72 من بين 138 دولة بـ 45 نقطة قريبة من المعدل العالمي بـ 1.7 نقطة بأداء متوسط من حيث البنية التحتية المعرفية و المرتبة 15 بين 36 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، سجلت قفزات في مؤشرات التعليم قبل الجامعي و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و البيئات التمكينية بسبب تحسين جودة التعليم و تطوير المناهج التعليمية إضافة إلى تطويرها لبرامج التدريب و التعليم المستمر للموظفين في القطاعات المختلفة، كما تحسنت في المؤشرات الأخرى بينما لا تزال متدنية جدا في مؤشر البحث و التطوير و الابتكار بسبب عدم

وجود تمويل كافي لهذا الأخير و قلة الاهتمام بتطوير البنية التحتية العلمية و التقنية في البلاد و عدم توفير بيئات محفزة للباحثين.

الجدول (11): أداء دولة مصر في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022.

	الترتيب	القيمة
مؤشر المعرفة العالمي	95	40.5
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	79	65
التعليم التقني و التدريب المهني	81	50.2
التعليم العالي	95	38.2
البحث و التطوير و الابتكار	99	19.5
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	85	37.9
الاقتصاد	89	46.2
البيئات التمكينية	112	42.6

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفةو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تراجعت مصر إلى المرتبة 95 من بين 132 دولة بمعدل 40.5 مسجلة أداءا متواضعا من حيث البنية التحتية المعرفيةمحتلة المرتبة 26 بين 28 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، و مراتب بين 79 و 112 في المؤشرات الفرعية حيث شهدت تحسنا في مؤشر التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني و التدريب المهني، التعليم العالي بسبب تحسين جودة التعليم العالي و تطوير المناهج الدراسية و الإمكانيات البحثية و الذي انعكس إيجابا على مؤشر الاقتصاد الذي تحسن أيضا بسبب تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و تحسين المناخ الاستثماري، بينما تراجعت في باقي المؤشرات ما عدا مؤشر البحث و التطوير و الابتكار الذي بقي على حاله و لكن لا يزال هناك مجال للتحسين في الابتكار و التعليم العالي في السنوات القادمة.

ج- سنغافورة:

الجدول(12): أداء دولة سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017.

	الترتيب	القيمة
مؤشر المعرفة العالمي	2	69
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	1	85.4
التعليم التقني و التدريب المهني	55	53.6
التعليم العالي	3	60.8
البحث و التطوير و الابتكار	13	55.7
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	7	78
الاقتصاد	1	76
البيئات التمكينية	8	80.4

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2017 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

احتلت سنغافورة المركز 2 بعد سويسرا بـ 69 نقطة بأداء ممتاز في المجال المعرفي متجاوزة النقطة 50 في كل المؤشرات الفرعية بأعلى نقطة (85.4) في التعليم قبل الجامعي و أدنى نقطة (53.6) في التعليم التقني و التدريب المهني، فهي تتمتع بحكومة فعالة و شفافة و مجتمع متعلم و متعاون، كما أنها تركز على تطوير البنية التحتية و الابتكار و الإبداع و تستثمر بشكل كبير في التعليم و البحث العلمي و التكنولوجيا و هذا ما يعني أن الحكومة تعمل جاهدة لتكون رائدة في المجال المعرفي وتوفير بيئة ملائمة ما جعلها من الدول الأكثر تنافسية في العالم.

الجدول (13): أداء دولة سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020.

	الترتيب	القيمة
مؤشر المعرفة العالمي	7	69.2
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	14	75.2
التعليم التقني و التدريب المهني	27	60.2

التعليم العالي	14	56
البحث و التطوير و الابتكار	13	53.3
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	2	85.9
الاقتصاد	1	76.6
البيئات التمكينية	10	81.3

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2020 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..

تراجعت مرتبة سنغافورة إلى المرتبة 7 بينما بقيت نقطتها 69.2 بأداء متميز من حيث البنية التحتية المعرفية و المرتبة 7 بين 56 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، كان أداؤها ممتاز في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حيث شهدت قفزة مقارنة بسنة 2017 و هذا بسبب نجاح الحكومة في نشرها و التأثيرات الاجتماعية لهذه الأخيرة، بينما شهدت تراجعا في كل من مؤشر التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي، البحث و التطوير و الابتكار، و بقيمؤشر الاقتصاد على حاله، و يرجع سبب التراجع بسبب تحسن الأداء العام لدول أخرى بالإضافة إلى تحسين المعايير العالمية للتعليم و الاقتصاد.

الجدول(14): أداء دولة سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022.

	الترتيب	**القيمة**
مؤشر المعرفة العالمي	12	63.3
المؤشرات الفرعية		
التعليم قبل الجامعي	37	74.8
التعليم التقني و التدريب المهني	58	53.9
التعليم العالي	30	55.3
البحث و التطوير و الابتكار	15	40.8
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	1	73.1
الاقتصاد	1	81.6
البيئات التمكينية	10	81.3

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2022 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..

لا تزال سنغافورة في تراجع مستمر حيث احتلت المرتبة 12 من بين 132 دولة و المرتبة 12 بين 60 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا و هذا بفضل أدائها المتميز من حيث البنية التحتية المعرفية، كما احتلت المراتب الأولى في

تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الاقتصاد بنقاط 73.1 و 81.6 على التوالي حيث كانت القيمة المضافة للأنشطة المتوسطة و العالية التقنية و فعالية الحكومة و السلام و الاستقرار السياسي من بين نقاط قوتها، و شهدت تراجعا في كل المؤشرات الفرعية ما عدا الاقتصاد و البيئات التمكينية.

د- مقارنة بين الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي:

الشكل 3: نقاط كل من الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر المعرفة العالمي خلال السنوات 2017، 2020، 2022.

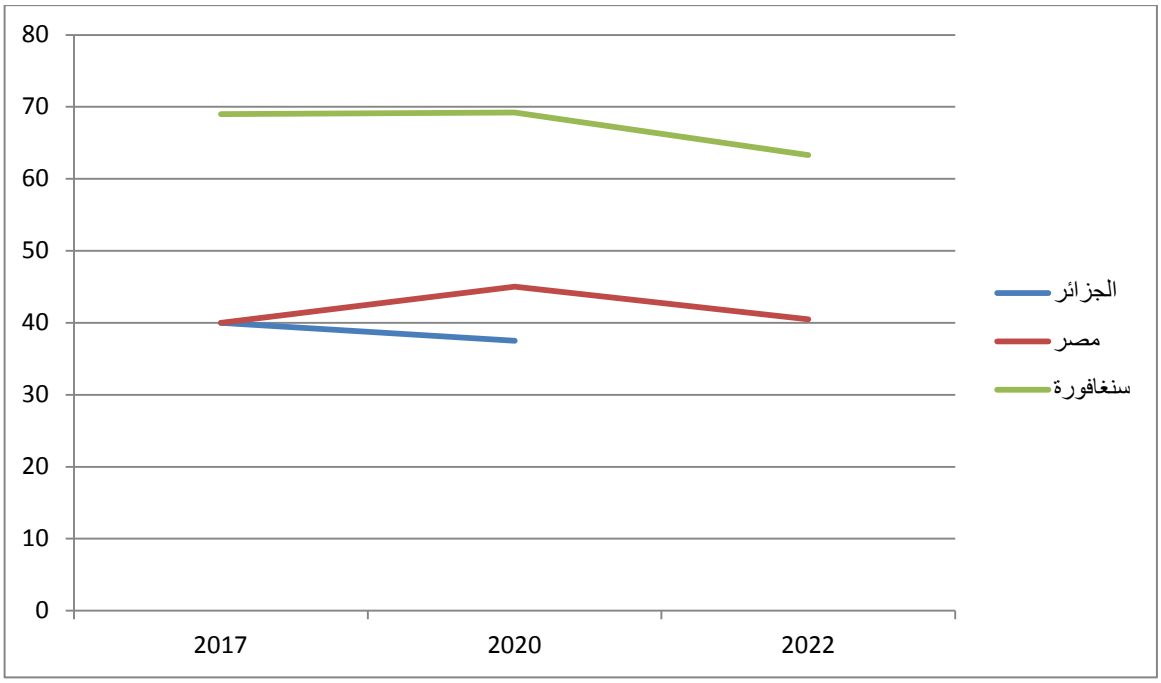

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مؤشر المعرفة العالمي 2017، 2020، 2022 الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نلاحظ من خلال المنحنى تقدم نقطة دولة مصر من سنة 2017 إلى سنة 2020 ثم عودتها إلى نفس النقطة سنة 2022 بينما تراجعت نقطة دولة الجزائر سنة 2020 و لم تكن في تصنيف سنة 2022، كما نلاحظ بقاء نقطة سنغافورةثابتة سنة 2020 و انخفاضها سنة 2022، مع هذا تبقى سنغافورة هي المتصدرة بأدائها المتميز مما يعكس جهودها في تحسين المجال المعرفي خصوصا و اقتصادها عموما إضافة إلى تركيزها على تطوير البنية التحتية و الابتكار و الإبداع، بعكس الأداء المتواضع لدولتي مصر و الجزائر اللتان لا زالتا متأخرتين في ذيل التصنيف بسبب عدم استثمارهم في المجال المعرفي و التقني.

3.2. تحليل مؤشر التطور الرقمي:

تصدره كلية فليتشر كل 3 سنوات بدءا من سنة 2014 لكن لم تكن الجزائر في تصنيف سنة 2014، و كان أداء الجزائر و مصر و سنغافورة كالتالي:

الجدول (15): أداء الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر التطور الرقمي للسنوات 2014، 2017، 2020.

	2014	2017	2020
الجزائر	لم تكن في التصنيف	المرتبة: 57 النقطة: 1.64	المرتبة: 79 النقطة: 34.31
مصر	المرتبة: 48 النقطة: 17.28	المرتبة: 54 النقطة: 1.74	المرتبة: 78 النقطة: 39.41
سنغافورة	المرتبة: 1 النقطة: 56.21	المرتبة: 6 النقطة: 3.69	المرتبة: 1 النقطة: 98.82

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مؤشر التطور الرقمي للسنوات 2014، 2017، 2020 الصادرة عن كلية فليتشر.

من خلال الجدول نلاحظ أن مصر كانت في المراتب الأخيرة سنة 2014 فقد احتلت المرتبة 48 من 50 دولة في فئة الدول المراقبة التي تواجه تحديات كبيرة مع انخفاض مستوى الرقمنة (Watch Out)بينما تصدرت سنغافورة في المرتبة الأولى في فئة البلدان البارزة سريعة التقدم التي أظهرت مستويات عالية من التطور الرقمي (Stand Out)بسبب الاستثمار الكبير في البنية التحتية الرقمية و امتلاكها لبيئة أعمال مشجعة للشركات الناشئة و الشركات التكنولوجية و هذا ما يعزز الابتكار و التطور في القطاع الرقمي، و لم تكن الجزائر في التصنيف. سنة 2017 و مع دخول 10 دول جديدة في التصنيف احتلت الجزائر المرتبة 57بسبب الزيادة في استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلاد و تحسين البنية التحتية الرقمية و تراجعت مصر إلى المرتبة 54 متواجدتين معا في فئة الدول المراقبة التي تواجه تحديات كبيرة و ثغرات شديدة في البنية التحتية Watch) Out) لأن البنية التحتية الرقمية في مصر لا تزال تحتاج الكثير من التطوير و التحسين، كما أدى تراجع سنغافورة إلى المرتبة 6 سنة 2017 إلى انتقالها إلى فئة البلدان المنطلقة (Break Out) بسبب تحسن أداء الدول الأخرى في الاستثمار في البنية التحتية الرقمية و مع هذا فإن هذه الأخيرة تتمتع بالقدرة على تطوير

اقتصادات رقمية قوية قادرة على اقتحام صفوف فئة البلدان البارزة (Stand Out) و التي عادت إليها سنة 2020 إلى المرتبة الأولى متصدرة كل الدول المشاركة في التصنيف و التي أصبحت 90 دولة بينما لا تزال مصر و الجزائر في أواخر الترتيب محتلتين المرتبتين 78 و 97 على التوالي مع هذا فقد صنفت الجزائر مع فئة الدول المنطلقة (Break Out) التي تتطور بسرعة في حين أن درجاتها منخفضة في الرقمنة بسبب عدم تطبيق الإصلاحات الرقمية بشكل كافي، بينما بقيت مصر في فئة الدول المراقبة بسبب تعرض القطاع الرقمي في مصر لتحديات عدة منها تأثير جائحة كوفيد-19 على توفير الخدمات الرقمية بشكل كامل و فعال(Watch Out).

4.2. تحليل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر، مصر و سنغافورة خلال الفترة (2013-2021):

الشكل 4: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة للجزائر، مصر و سنغافورة خلال الفترة (2013-2021).

الوحدة: مليار دولار

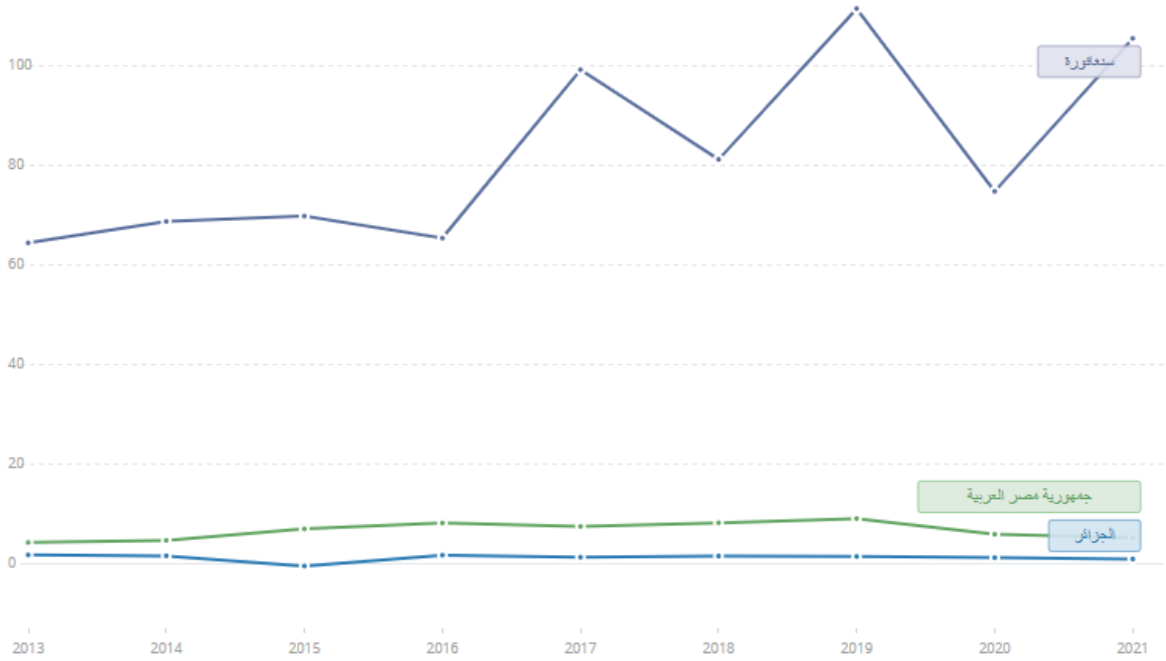

المصدر: https://data.albankaldawli.org

تاريخ الإطلاع: 24-04-2023.

نلاحظ من خلال المنحنى أن التدفقات الواردة للجزائر انخفضت إلى 1.5 مليار دولار سنة 2014 مقارنة بـ 1.69 مليار دولار سنة 2013 و التي كانت أعلى قيمة تصل لها، ثم بعد حدوث أزمة النفط العالمية واصلت انخفاضها بشكل واضح لتبلغ سنة 2015 0.54 مليار دولار لأن غالبية الاستثمارات الأجنبية متمركزة في قطاع المحروقات و تراجع أسعار النفط و الغاز الذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر و أيضا بسبب القيود التي فرضتها الحكومة على الأعمال التجارية، ثم انتعشت التدفقات سنة 2016 لتبلغ ما قيمته 1.64 مليار دولار بسبب اتخاذ الحكومة إجراءات لتحسين بيئة الأعمال و تقليل القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الحوافز التي قدمتها من تقليل الضرائب و تسهيل الإجراءات الإدارية ثم واصلت التذبذب إلى سنة 2018 بسبب التقلبات في أسعار النفط و الغاز بعدها بدأت بالانخفاض بسبب الصعوبات التي تواجهها الشركات الأجنبية في الحصول على تصاريح الاستثمار و التراخيص اللازمة للعمل في الجزائر إضافة إلى المخاطر الأمنية و السياسية، ثم تدابير الإغلاق جراء أزمة كوفيد-19 التي أبطأت المشاريع الاستثمارية و استمرت إلى غاية 2021 حيث بلغت 0.87 مليار دولار و هي قيمة متدنية جدا كما أن البلد لا زالت تعاني من البيروقراطية و الفساد و عدم الاستقرار السياسي و هو ما يشكل عائقا للمستثمرين الأجانب.

كانت التدفقات الواردة لسنغافورة أفضل من الواردة للجزائر و مصر بسبب مناخها الاستثماري الملائم و هي تعد من أكثر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي في آسيا و قد بلغت سنة 2013 64.39 مليار دولار و كانت في تزايد إلى غاية انخفاضها من 69.77 سنة 2015 إلى 65,36 سنة 2016 بسبب الركود العالمي و الحروب التجارية لتتحسن سنة 2017 بشكل ملحوظ بسبب تحسن أدائها الاقتصادي و النمو العالمي ثم تنخفض سنة 2018 من 99.21 مليار دولار إلى 81.18 مليار دولار بسبب عملية إعادة الإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات إلى الوطن التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لتشهد تحسنا كبيرا سنة 2019 و تبلغ أعلى قيمة لها قدرت بـ 111.48 مليار دولار بسبب الإصلاحات التي قامت بها الحكومة إضافة إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية ثم انخفضت بسبب أزمة كوفيد-19 التي أثرت على الاستثمارات في جميع أنحاء العالم و تسببت في حالة من عدم اليقين الاقتصادي و التردد لدى المستثمرين و التي استطاعت التعامل معها و تحسن من تدفقاتها سنة 2021.

سجلت مصر ارتفاعا في قيمة التدفقات إلى غاية 2016 بلغت 8.11 مليار دولار نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية و الاستقرار السياسي إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال حيث أن الركود الاقتصادي العالمي لم يؤثر على

تدفقاتها لتنخفض في العام التالي إلى 7.41 مليار دولار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية التي أقلقت المستثمرين في المنطقة و القيود التي فرضتها الحكومة المصرية على التحويلات النقدية ثم شهدت تحسنا حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2019 قدرت بـ 9.01 مليار دولارو يرجع ذلك إلى زياد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة و إعادة هيكلة الديون و تحسين التوازن المالي للبلاد كما تم إطلاق العديد من المشروعات الكبيرة في مجالات الطاقة و النقل و الاتصالات مما ساهم في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية ، لتنخفض إلى 5.85 مليار دولار بعدها جراء أزمة كوفيد-19 التي أثرت على كل الدول و تسببت في عدم قدرة الأجانب على زيارة مصر و التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد و بقيت على حالها حتى سنة 2021.

5.2. تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي و الاستثمار الأجنبي المباشر

سندرس علاقة الاقتصاد الرقمي بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مقارنة أداء الدول في مؤشرات الاقتصاد الرقمي و تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة لها:

أ- مؤشر الجاهزية الشبكية و صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول (16): مرتبة كل من الجزائر، مصر، سنغافورة في مؤشر الجاهزية الشبكية و صافي التدفقات الواردة لهذه الدول خلال الفترتين (2013-2016) و (2019-2021).

السنوات	الجزائر		مصر		سنغافورة	
	مؤشر NRI	صافي تدفقات DFI	مؤشر NRI	صافي تدفقات DFI	مؤشر NRI	صافي تدفقات DFI
2013	131	1.69	80	4.19	1	64.39
2014	129	1.5	91	4.61	2	68.7
2015	120	0.54	94	6.93	1	69.77
2016	117	1.64	96	8.11	1	65.36
2019	98	1.38	92	9.01	2	111.48
2020	107	1.14	84	5.85	3	74.75
2021	100	0.87	77	5.12	7	105.49

الوحدة: صافي التدفقات (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من

World Economic Forum « Global Information Technology Report » ,

» « The Network Readiness Index

https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول أن تقدم الجزائر في مؤشر الجاهزية الشبكية لم يمنع من تراجع التدفقات خصوصا سنة 2015 بعد أزمة النفط سنة 2014 و هذا لأن أغلبية الاستثمارات تكمن في قطاع المحروقات و التي تحسنت سنة 2016، تراجعت مرتبة الجزائر إلى المرتبة 107 سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 98 سنة 2019، ثم عادت إلى المرتبة 100 سنة 2021 و في تلك الفترة تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة كوفيد-19 و فترة الحرب الروسية- الأوكرانية و لم تعرف التعافي، بينما زادت التدفقات الواردة لمصر خلال الفترة 2013-2016 مع تراجع مرتبتها في مؤشر الجاهزية الشبكية، ثم تقدمت سنة 2019 إلى المرتبة 92 ثم 84 ثم 77 خلال السنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي مع تراجع التدفقات خلال هذه السنوات، أما بالنسبة لسنغافورة عرفت تراجعا إلى المرتبة 2 سنة 2014 بعد تصدرها المرتبة 1 سنة 2013 ثم عادت إلى الصدارة سنتي 2015 و 2016 مع تزايد التدفقات الواردة لها خلال هذه الفترة و التي عرفت تراجعا سنة 2016، و زادت هذه التدفقات سنة 2019 إلى أعلى قيمة سجلتها و هي 111.48 مليار دولار ثم تراجعت هذه التدفقات بنسبة كبيرة سنة 2020 و تحسنت سنة 2021 مع تراجعها إلى المراتب 2، 3، 7 على التوالي خلال هذه السنوات.

كما نلاحظ أن اهتمام سنغافورة بتطبيق الرقمنة و تحسين المناخ الاستثماري أدى استقطاب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية و تحسنها بسرعة بعد أزمتي كوفيد-19 و الحرب الروسية- الأوكرانية على عكس الجزائر و مصر، و كان سبب تفوقها في جذب الاستثمارات الأجنبية هي البنية التحتية المتطورة و البيئة الاستثمارية المواتية التي تحسنت بفعل الرقمنة التي تقلل التكاليف و تزيد من الكفاءة إضافة إلى توفر العمالة المدربة على عكس الجزائر و مصر.

ب- مؤشر التطور الرقمي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول (17): مرتبة كل من الجزائر، مصر و سنغافورة في مؤشر التطور الرقمي و صافي التدفقات الواردة لهذه الدول خلال السنوات 2014، 2017، 2020.

السنوات	الجزائر		مصر		سنغافورة	
	مؤشر DDI	صافي تدفقات DFI	مؤشر DDI	صافي تدفقات DFI	مؤشر DDI	صافي تدفقات DFI
2014	-	1.5	48	4.61	1	68.7
2017	57	1.23	54	7.41	6	99.21
2020	79	1.14	78	5.85	1	74.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات مؤشر التطور الرقمي و

https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدولتراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التطور الرقمي إلى المرتبة 79 سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 57 سنة 2017 بسبب عدم كفاية الإصلاحات الرقمية بشكل كافي رغم تطورها بسرعة مع تراجع التدفقات الواردة لها سنة 2020 بسبب التأثر بأزمة كوفيد-19، حيث تسببت الجائحة في تباطؤ النمو الاقتصادي و تراجع الإنفاق الحكومي في الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط و الغاز مما أثر على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية و تطوير القطاع التكنولوجي في البلاد و بالتالي تأثر الاستثمارات الأجنبية في البلاد. بينما سجلت مصرا تراجعا بـ 6 مراتب من المرتبة 48 سنة 2014 إلى المرتبة 54 سنة 2017 ثم تراجعا إلى المرتبة 78 سنة 2020 للتحديات التي تواجهها و ثغرات في البنية التحتية الرقمية مع تسجيل تذبذبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تذبذبات في الأوضاع الاقتصادية و السياسية في البلد. و تراجعت سنغافورة من المرتبة 1 إلى المرتبة 6 بسبب تحسن أداء الدول الأخرى في المؤشر ثم عاودت التصدر سنة 2020 و قد أظهرت مستويات عالية من التطور الرقمي مع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لها سنة 2017 بتحسن اقتصادها و النمو الاقتصادي العالمي ثم عاودت الانخفاض إلى 74.75 مليار دولار سنة 2020 بسبب أزمة

كوفيد-19.و تراجع الجزائر و مصر في المؤشر يقابله تراجع في تدفقات الاستثمار و هذا ما يؤكد وجود علاقة بين هذين الأخيرين.

كما نلاحظ أن اهتمام سنغافورة بتطبيق الرقمنة ساعدها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عكس الجزائر و مصر، إضافة إلى أن التدفقات الواردة تساعد على تحسين الرقمنة في الدول.

3.اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد الاطلاع على النتائج المتحصل عليها من مؤشرات الاقتصاد الرقمي و تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة لدول المقارنة و تحليلها توصلنا إلى :

- تفوق سنغافورة في العديد من المؤشرات و تصدرها في أغلبيتها يعكس جهود الدولة المبذولة في تطبيق الرقمنة و الاستثمار في المجال الرقمي.
- أداء مصر لا يزال متواضعا في أغلب المؤشرات و لكنها تحاول جاهدة الالتحاق بالركب و تحسين اقتصادها و تطبيق الرقمنة و تبقى السياسات و التنظيمات هي التي تمنعها.
- تخلف الجزائر عن الركب و تمركزها في المراتب الأخيرة يدل على عدم الاهتمام بتطبيق الرقمنة و عدم الاستثمار في هذا المجال إضافة إلى السياسات المنتهجة و الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة في البلد.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة سنغافورة مع أدائها المتميز في مؤشرات الاقتصاد الرقمي تبين أن توفير مناخ استثماري ملائم و تطبيق الرقمنة خصوصا تساهم بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما توفره من جهد و وقت و تكاليف. و هذا ما يؤكد صحة فرضيتنا القائلة أن الرقمنة تساهم في جذب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب.
- بالرغم من التسهيلات التي تقدمها دولة مصر للمستثمرين الأجانب إلا أن تدفقات الاستثمار الوافدة إليها قليلة و هذا ما يعني أنها تحتاج إلى تطبيق الرقمنة في اقتصادها.
- التدفقات الواردة لدولة الجزائر متدنية جدا و لا تعكس الميزات التي تمتاز بها الدولة، كما أن معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها تتركز في قطاع المحروقات. إلا أ،نها مؤخرا أصبحت تسعى جاهدة لتحسين المناخ الاستثماري و لديها شوط طويل لتقطعه.
- كما أن الاستثمارات الواردة لسنغافورة و التي كانت أكبر حجما من الواردة لمصر و الجزائر لأن الدولة بدورها عملت جاهدة على تحسين مناخها الاستثماري.

- على الرغم من وجود عدة عوامل تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الحصة الأكبر تبقى للاقتصاد الرقمي و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الذي يساهم في تقليل التكاليف و زيادة الكفاءة.
- و عليه فإن الفرضية القائلة: " تساهم عملية الرقمنة في جذب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب " صحيحة و الفرضية القائلة " تؤثر الرقمنة وحدها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة " خاطئة.

4. خلاصة الفصل

لقد تم في هذا الفصل دراسة العلاقة التي تربط الاقتصاد الرقمي بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي التي تعتبر مقياس لتطبيق الرقمنة في الدول محل الدراسة (الجزائر، مصر، سنغافورة) و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لهذه الأخيرة، و كنتيجة استخلصناها من دراستنا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر إضافة إلى العديد من العوامل بمدى تطبيق الدولة للرقمنة في مختلف المجالات الاقتصادية لأنها تسهل على المستثمرين الأجانب العديد من الإجراءات و توفر لهم التكاليف و الوقت و الجهد و التي ظهرت في مقارنة الدول الثلاث فتصدر سنغافورة المراتب الأولى جعل التدفقات الواردة لها أكبر من الواردة للجزائر و مصر المتمركزتين في المراتب الأخيرة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

الفصل الرابع

الخاتمة العامة

1. الخاتمة:

و ختاما مع القفزة النوعية التي حدثت في المجال الرقمي في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت المعاملات تتم باستخدام التقنية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مختلف المجالات و الأنشطة الاقتصادية، و برز الاقتصاد الرقمي و هو موضوع دراستنا الذي حاولنا دراسة علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشرحيث طرحنا الإشكالية التالية: – **كيف يمكن للاقتصاد الرقمي أن يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟**

و للإجابة على هذا الإشكالية قمنا بدراسة المتغيرين و علاقتهما نظريا فتوصلنا إلى أن الاقتصاد الرقمي الذي يتسم بنشر المعرفة و بناء بيئة إلكترونية و تحسين الكفاءة و الإنتاجية في الصناعات المختلفة، يساعد بدوره الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث يتيح للشركات الأجنبية الوصول إلى الأسواق المحلية بشكل أفضل و تقليل التكاليف و زيادة الكفاءة مع تحسين البنية التحتية الرقمية، و هذا ما يزيد من جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هذه التقنية و التكنولوجيا تنتقل إلى الدول عن طريق الشركات الأجنبية كما تساعد هذه الأخيرة في توفير الأموال و الخبرات اللازمة لتطبيق الاقتصاد الرقمي.

كما تناولنا هذه العلاقة في الجانب التطبيقي من خلال تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي و تحليل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر و بلدان المقارنة (مصر، سنغافورة) و قد توصلنا إلى:

2. نتائج الدراسة:

- ✓ تفوق سنغافورة في مؤشرات الاقتصاد الرقمي يدل على اهتمامها و استثمارها في المجال الرقمي و البنية التحتية الرقمية و الابتكار و التطوير ما جعلها رائدة على عكس الجزائر و مصر الذين لم يظهروا اهتماما كبيرا بهذا المجال.
- ✓ تفوق سنغافورة في جذب الاستثمارات الأجنبية يعود إلى تطوير بنيتها التحتية و البيئة الاستثمارية المواتية التي عملت جاهدة لتحسينها إضافة إلى الاستقرار السياسي الذي تمتاز به البلد و السياسات التي تجذب المستثمرين الأجانب.
- ✓ الأوضاع الاقتصادية و السياسية المتذبذبة في مصر و سياساتها غير المساعدة و قلة استثمارها في المجال الرقمي و تحسين بيئتها الاستثمارية تقف عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية و هي تعمل على تحسينها في السنوات الأخيرة.
- ✓ اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة و سياساتها غير الملائمة للاستثمارات الأجنبية و عدم اهتمامها بشكل كافي بتطوير المجال الرقمي جعلها متخلفة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي و نرى

أنها في السنوات الأخيرة أبدت اهتماما للرقمنة و قامت بإصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها لا تزال ضعيفة.

- ✓ تفوق سنغافورة في الاقتصاد الرقمي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لها بشكل كبير على عكس الجزائر و مصر يدل على أن الاقتصاد الرقمي يساهم في جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ هناك عدة عوامل أخرى تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كالقوانين و السياسات التي تنتهجها الدول، التسهيلات التي تقدمها الدول للمستثمرين في الحصول على التراخيص و غيرها، الاستقرار السياسي و الاقتصادي للبلد لكن يبقى التأثير الأكبر للاقتصاد الرقمي.
- ✓ نجاح سنغافورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى تطوير البنية التحتية و تطبيق الرقمنة و سياساتها الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ يمكن لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر أن توفر حلولا لعدد من التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه البلاد لذلك يجب على الحكومة دعم البنية التحتية الرقمية من خلال العمل على تطوير شبكات الاتصالات، و الاستثمار في مجال التكنولوجيا الرقمية.

3. مقترحات الدراسة:

و في الأخير أردنا اقتراح ما يلي:

- السير على خطى سنغافورة و الاهتمام بالرقمنة و تطويرها و الاستثمار في هذا المجال و وضع السياسات الملائمة لها.
- الاهتمام بتحسين المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات و الاهتمام بالجانب السياسي و التنظيمي للبلد.
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية و البحث و التطوير و الابتكار و التعليم العالي و التقني و تحسين المنظومات التعليمية.
- تكاتف القطاعات مع بعضها للتحسين من نفسها و من بعضها البعض.
- الشفافية و محاربة البيروقراطية و الفساد الإداري و توفير الأمن و الاستقرار السياسي.
- على الدول التي تريد تطبيق الاقتصاد الرقمي العمل على استراتيجيات و خطط طويلة لأجل الولوج الحقيقي لهذا الأخير، لأنه يحتاج إلى بنية تحتية ضخمة و معقدة.

- محاولة اعتماد الدول على الحكومات و الإدارات الإلكترونية لما توفره من تسهيلات و تجنب العراقيل.

4. آفاق الدراسة:

و أخيرا نظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع نقترح على زملائنا و زميلاتنا دراسة الرقمنة من جوانب أخرى كـ:

- التسهيلات التي تقدمها سواءا للمواطن أو الأجانب.
- دور الحكومة في تطبيق الرقمنة و ما يتوجب عليها فعله.
- كيف استطاعت الدول التي انطلقت في تنمية اقتصاداتها في نفس الفترة مع الجزائر النجاح و تحقيق قفزات عملاقة في حين أن الجزائر ما زالت تتأرجح للأمام و الخلف.
- دراسة استشرافية للاقتصاد الجزائري في ظل التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. المقالات

1) د. جرادات، محمد.، د. المشاقبه، زياد. (2012، جانفي). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل المعرفة و التكنولوجيا إلى منظمات الأعمال الأردنية (دراسة ميدانية على المدن الصناعية في الأردن). *مجلة دراسات –العدد الاقتصادي*، المجلد 3، (العدد 1)، ص 77-103.

2) فوزي، أماني. (2017، سبتمبر). مفهوم الاقتصاد الرقمي.*المجلة الاجتماعية القومية*، المجلد 54، (العدد 3)، ص 165-173.

3) د. محرم علي التوني، شيرين. (2022، جوان). الاقتصاد الرقمي و دوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية. *مجلةالإدارةالعربية*، المجلد 42 (العدد 2)، ص345-357.

2. مواقع الانترنت

1. بكطاش، فتيحة.، و مقلاتي، سفيان. (2014، 30 جوان). *المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر*. مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، استرجعت في 23-02-2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57516 .
2. د. بن منصور، ليليا. (2014، 31 ديسمبر). *الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية*. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، استرجعت في 23-02-2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18881.
3. ط.د تنيو، كنزة.، و أ. دهان، محمد. (2019، 14 جوان). *واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي*. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، استرجعت في 27-10-2022، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/94912.
4. د. زواتنية، عبد القادر. (2022، 03 مارس). *أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة – الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، استرجعت في 22-01-2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/181838 .
5. ساحلي، جميلة.، مجاهد، سيد أحمد. (2021، 08 أكتوبر). الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (2000-2019). مجلة الاقتصاد و البيئة،

استرجعت في 16-12-2022 ، من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/645/4/2/165170

6. ط.د. عجال، وسيلة.، و أ. أمحمد، زياد. (2022، 30 جوان). *دراسة تحليلية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي- دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة 2020*. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، استرجعت في 27-10-2022، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/196352.

7. أ.م.د موفق، أحمد.، و م.م سامي خضير، حلا. (2010، 13 جانفي). *الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)*. مجلة الإدارة و الاقتصاد، استرجعت في 04-02-2023، من https://www.iasj.net.

3. رسائل الماجستير و الدكتوراه

1. العلمي، حسين. (2012-2013). *دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس و الجزائر*. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

2. بتيخ، بشرة.، و طوماش، ياسمينة. (2018-2019). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)*. مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة يحي فارس، المدية.

3. بعداش، عبد الكريم. (2007-2008). *الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005*. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

4. بن الحاج جلول، نصيرة. (2018-2019). *محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة أحمد زبانة، غليزان.

5. بن حمو، فايزة. (2015-2016). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

6. جباري، شوقي. (2014-2015). *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي.

7. خالص، إلهام. (2014-2015). *أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة (1990-2013)*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أم البواقي، أم البواقي.

8. مخلوف، عز الدين. (2015). *دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية و الكيفية على الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر-*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

9. مفتاح، صليحة.(2019-2020). نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية-. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

10. نزاري، رفيق. (2007-2008). *الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب*. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

باللغة الأجنبية

1. Reports

1. Makoni , Patricia Lindelwa .(2015). An Extensive Exploration Of Theories Of Foreign Direct Investment. *Risk governance & control: financial markets & institutions,* Volume 5 , (Issue 2), p 77-83.

2. Cite Webs

1. ASEAN Investment Report. (2018, 21 october). *Foreign Direct Investment and the Digital Economy in ASEAN*. Retrieved in 17-03-2023 from https://unctad.org.
2. Crombrugghe, Alexandre De., Moore, shelley. (2021, December). *Investment promotion and the Digital Economy: A comparative analysis of investment promotion practices across the OECD*. Retrieved in 17-03-2023 from https://www.oecd.org.

3. Dutta, Soumitra., Lanvin, Bruno. (2022, September) . *The Network Readiness Index 2019*. Retrieved in 14-03-2023 from https://networkreadinessindex.org.
4. Satyanand, Premila Nazareth. (2021, July). *Foreign Direct Investment and the Digital Economy.* Rerieved in 28-02-2023 from https://artnet.unescap.org/fdi.
5. Thanh ha, Le., Thanh Huyen, Nguyen Thi. (2021, 6 December). *Impacts of digitalization on foreign investments in the European region during the COVID-19 pandemic*. Retrieved in 12-02-2023 from https://www.tandfonline.com.